تحليل الأداء الإقتصادى لدولة موريشيوس منذ عام ٢٠٠٤ وعرض لأهم مؤشرات الشمول المالى بها

أ. أحمد عودة عبدالرحمن السيد[١]
أ.د/ سالي فريد[٢] أ.د/ نهلة أبو العز[٣]

مُلخص:

تعد موريشيوس أحد البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى التى حققت تقدماً مستمراً منذ الاستقلال، كما أنجزت ما حققته أقلية من الاقتصادات سريعة النمو فى الحد من عدم المساواة، وعليه فقد نجحت موريشيوس في ترجمة النمو الاقتصادي بالحد من الفقر الملموس وتحسين مستويات التنمية البشريةإعتماداً على بيانات (مؤشر التنمية البشرية المركب) الذى يشملالدخل والتعليم والصحة.

وتهدف هذه الدراسة إلى عرض وتحليل الموقف الراهنللأداء الإقتصادى لدولة موريشيوس، من خلال تحليل المؤشرات الإقتصادية، وعرض أهم المؤشرات الديموغرافية والإجتماعية وعرض لأهم مؤشرات الشمول المالى وتحليل تطور مؤشرات الشمول المالى.

وقد توصلت الدراسة إلى أن مؤشرات الشمول المالى تعمل على تعزيز النمو الإقتصادى وفقاً للأدبيات الإقتصادية والدراسات النظرية، وأن موريشيوس وفقاً للمؤشرات التى تدعم الشمول المالى قد حققت معدلات مرتفعة نسبياً مع نموها الإقتصادى وفقاً للمؤشرات الدولية، خاصة فى تبنيها لتكنولوجيا الخدمات المالية من خلال بنك موريشيوس ولجنة الخدمات المالية.

الكلمات الدالة:

الشمول المالى – مؤشرات الشمول المالى –موريشيوس – الناتج المحلى الإجمالى– المؤشرات الديموغرافية والاجتماعية

---

(١) باحث دكتوراه اقتصاد – كلية الدراسات الإفريقية العليا – جامعة القاهرة.

(٢) أستاذ الاقتصاد – كلية الدراسات الإفريقية العليا – جامعة القاهرة.

(٣) أستاذ الاقتصاد – كلية الدراسات الإفريقية العليا – جامعة القاهرة.

Abstract

Mauritius is one of the sub-Saharan African countries that has made continuous progress since independence, and a minority of fast-growing economies have achieved in reducing inequality. (Composite Human Development Index) which includes income, education and health.

This study aims to present and analyze the current situation of the economic performance of the State of Mauritius, through the analysis of economic indicators, the presentation of the most important demographic and social indicators, the presentation of the most important indicators of financial inclusion, and the analysis of the development of indicators of financial inclusion.

The study concluded that indicators of financial inclusion work to promote economic growth according to economic literature and theoretical studies, and that Mauritius, according to indicators that support financial inclusion, has achieved relatively high rates with its economic growth according to international indicators, especially in its adoption of financial services technology through the Bank of Mauritius and the Committee Financial Services.

Key words:

Financial inclusion - indicators of financial inclusion - Mauritius - GDP - demographic and social indicators

مقدمة:

لقد حققت موريشيوس ما استطاعت بعض البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى تحقيقه منذ الاستقلال من حيث التقدم المستمر في النمو الاقتصادي. كما أنجزت ما حققته أقلية من الاقتصادات سريعة النمو فى الحد من عدم المساواة[١]، وعليه فقد نجحت موريشيوس في ترجمة النمو الاقتصادي بالحد من الفقر الملموس وتحسين التنمية البشرية من خلال النمو الإحتوائى، مما أدى إلى خفض معدلات الفقر وفقًا للمعايير الدولية، حيث يقدر أن أقل من ١ ٪ من السكان يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم. وتم القضاء على الملاريا بنجاح من الجزيرة، وزاد متوسط العمر المتوقع عند الولادة إلى ٦٩,٣ % للرجال و٧٦,١ % للنساء في عام ٢٠٠٨، كما حافظت البلاد على معدل الالتحاق الصافي الأساسي بعدة نقاط أعلى من ٩٠٪ فقد وصلت إلى أقصاها في عام ٢٠٠٩ حيث بلغت ٩٤٪، كما أن لديها أدنى معدل لوفيات الأطفال دون سن الخامسة في قارة أفريقيا حيث بلغت (١٧ حالة وفاة من بين ١٠٠٠ ولادة حية) وأعلى معدل للأطفال المحصنين ضد الحصبة (٩٨٪ لعام ٢٠٠٨). وقد كان أداءها في مؤشر التنمية البشرية Human Development Index (HDI)، الذي يعتمد على بيانات الدخل والتعليم والصحة (مؤشر التنمية البشرية المركب)، استثنائيا ليس فقط بمعايير أفريقيا جنوب الصحراء ولكن أيضا بالمعايير الدولية عند مقارنتها بجنوب آسيا، والدول العربية وشرق آسيا والمحيط الهادئ[٢]، وكانت النتيجة الحتمية لذلك إهتمام موريشيوس بالشمول المالي لما له من أهمية بالغة في الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي الشامل، لأنه عندما يتمكن الأشخاص من المشاركة في النظام المالي، يكونون أكثر قدرة على بدء وتوسيع الأعمال التجارية والاستثمار في تعليم أطفالهم وامتصاص الصدمات المالية، فمن خلال الشمول المالي يمكن للأفراد والشركات الوصول إلى مدفوعات آمنة ومناسبة وميسورة التكلفة وغيرها من الخدمات المالية، واستخدامها لتلبية الاحتياجات اليومية والأهداف طويلة الأجل، وهنا يساعد الشمول المالي على وضع أفراد المجتمع على طريق الخروج من الفقر، ويخلق مواطنين منتجين يتمتعون بالتمكين، ويعزز فرص الأعمال ويغذي النمو الاقتصادي بالمدفوعات الرقمية نحو الطريق

(1)Milo Vandemoortele with Kate Bird, **Progress in economic conditions in Mauritius:** Development Progress Stories Success against the odds, **Development Progress,** (Overseas Development Institute 2010). p3

(2) Sriskandarajah, D.: **Development Inequality and Ethnic Accommodation: Clues from Malaysia,** (Mauritius, and Trinidad and Tobago, Oxford Development Studies, VOL.33.NO.1, 2005). p 63-79

الصحيح للشمول المالي، كماأظهرت نتائج العديد من الدراسات أن للخصائص الديموغرافية (العمر ، والنوع ، والتعليم ، ومكان المعيشة ، والدخل الشخصى) تأثيراً قوياً على إستخدام المستهلكين لأدوات الدفع فى القطاع المصرفى فى أفريقيا جنوب الصحراء، بل قد يصل الأمر إلى أبعد من ذلك، حيث تؤدى التغيرات الديموغرافية إلىإعادة تشكيل المشهد المالى العالمى، وتبرز أهمية دراسة المؤشرات الديموغرافية في أي جهود للتخطيط الراهن أو المستقبلي للسكان بشكل عام والقوى العاملة فيه على وجه الخصوص، حيث تتمثل المشكلة الكمية للسكان في عموم الدول النامية في بعض الظواهر الديموغرافية والمعبر عنها بمصطلحات مختلفة، ومنذ فترة طويلة يتم استخدام المؤشرات الاجتماعية لقياس حالة المجتمع والفئات السكانية ، بطرق تشكل السياسات العامة بشكل جوهري كاهتمام وتحدي أساسي . فهناك العديد من حركات الإصلاح المتزامنة التي تحفز هذا الاهتمام والتي بدورها تعيد تشكيل الطريقة التي يتم بها تنظيم الخدمات البشرية وتقديمها في أي دولة، وعليه تتضح أهمية دراسة وتحليل المؤشرات الديموغرافية والاجتماعية في اقتصاد موريشيوس، ومع اهتمام موريشيوس بالقطاع المالي، فقد تمتع ٩٠٪ من البالغين الذين تبلغ أعمارهم ١٨ عاما فما فوق في موريشيوس بإمكانية الوصول إلى الخدمات المالية، وفقاً لمسح FinScope Consumer Mauritius لعام ٢٠١٤[1]، والذي غطى حوالي ٤٠٠٠ مشارك في كل من موريشيوس ورودريغز، كما كشف المسح أن مستوى الشمول المالي مرتفع في موريشيوس حيث أن ١٠٪ فقط من البالغين ليس لديهم حسابات مصرفية، ووجدت الدراسة أن العوائق الرئيسية كانت عدم كفاية الأموال القادمة، إلى جانب عدم كفاية الرصيد بعد دفع النفقات. بشكل عام، ينص على أن ٨٥٪ من السكان البالغين يتلقون حسابات مصرفية، و٤٩٪ يستخدمون منتجات وخدمات غير مصرفية، و٢٦٪ يستخدمون آليات غير رسمية لإدارة شؤونهم المالية، بينما يستخدم ١,٢٪ آخرون بشكل مثير للاهتمام الحسابات المصرفية غير المسجلة في حساباتهم. الأسماء. وبحسب المسح، فإن مستوى الشمول المالي أعلى بين الذكور بنسبة ٩٤٪ مقابل ٨٦٪ للإناث، وعلى هذا النحو، نحلل في هذا البحث الأداء الاقتصادي لموريشيوس منذ عام ٢٠٠٤.

(1) FinMark Trust: FinScope Consumer Survey Mauritius 2014, (Mauritius, Development of Mauritius and funded Ministry of Finance and Economic, 2015).

أولاً: أهمية الدراسة

تعد موريشيوس من الدول التي أخذت خطى فاعلة نحو تحقيق معدلات نمو اقتصاديمرتفعة بشكل عام، بالإضافة إلى سعيها لإحتلال مركز مالى متقدم من خلال الاهتمام بمؤشرات الشمول المالى ودمج جميع أفراد المجتمع في القطاع الرسمي تمهيداً لأن تصبح مركز مالى دولى، ووضع آليات توافق الشمول المالى مع خطة التنمية، وذلك بالتركيز بشكل رئيسى على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعليه بدأت موريشيوس متمثلة فى بنك موريشيوس ولجنة الخدمات المالية إجراء إصلاحات شاملة على مستوى البنية التحتية، وكذلك تبنى كل ما هو جديد فى تكنولوجيا الخدمات المالية.

ثانياً: هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى عرض وتحليل الموقف الراهنللأداء الإقتصادى لدولة موريشيوس، وعرض لأهم مؤشرات الشمول المالى بها من خلال تقسيمها إلى ثلاثة محاور يتناول الأول منها عرض أهم المؤشرات الاقتصادية، والثانى يعرض أهم المؤشرات الديموغرافية والإجتماعية ، أما الثالث يتناول تطور مؤشرات الشمول المالى.

ثالثاً: إشكالية الدراسة

تتمثل إشكالية الدراسة في أنه على الرغم من تحول إقتصاد موريشيوس من إقتصاد قائم على قطاع الزراعة إلى إقتصاد واسع النطاق وذلك بفضل الإبتكار والمعرفة القائمة على الخدمات المالية وتطوير تكنولوجيا المعلومات والإتصالات واللوجستيات، وتحقيق تطور في مؤشرات الشمول المالى ، إلا أن تأثير مؤشرات الأداء الإقتصادى على مؤشرات الشمول المالى لم يكن بالشكل المتوقع خاصة في الحد من معدلات الفقروتقليل الفجوة بين الذكور والإناث الخاصة بتبنى الخدمات المصرفية الرسمية .

رابعاً: تساؤلات الدراسة

تسعى هذه الدراسة للإجابة على **التساؤل الرئيسى** التالى وهو: ما هو واقع الأداء الاقتصادى في موريشيوس منذ عام ٢٠٠٤؟

وللإجابة عن هذا التساؤل الرئيسى يحتم علينا الإجابة عن عدد من التساؤلات الفرعية التى تتضافر جنباً إلى جنب لتكوين إجابة متكاملة على التساؤل الرئيسى وهي:

١- ما هي أهم ملامح تطور المؤشرات الاقتصادية لدولة موريشيوس؟

٢- ماهو واقع المؤشرات الديموغرافية والاجتماعية في موريشيوس؟

٤- ما هى أهم مؤشرات الشمول المالى فى موريشيوس؟

سادساً: الإطار المكانى والزمانى:

١- الاطار المكانى:

إن الدراسة تركز على دولة موريشيوس حيث تعتبر من أهم النماذج التى اتخذت خطة تنموية واضحة تعمل على تحول إقتصاد موريشيوس من إقتصاد قائم على قطاع الزراعة إلى إقتصادقائم على الخدمات المالية وتطوير تكنولوجيا المعلومات والإتصالاتلتعزيز الشمول المالى بتبنى عدد من البنوك إستراتيجيات لدعم الاستقرار والشمول المالى ومنها بنك موريشيوس التجارى، وبنك موريشيوس التعاونى، ومصرف موريشيوس، وإنتهاج خطوات فاعلة للقضاء على الإقتصادغير الرسمى.

٢- الإطار الزمانى:

بالنسبة للإطار الزمانى للدراسة فيبدأ منذ عام ٢٠٠٤ تزامناًمع وضع إستراتيجية للشمول المالى من قبل مجموعة SADC، وموائمة السياسات لكل عضو من أعضاء الجماعة الانمائية بعدم وجود حواجز التوسعات الدولية التى تعقد التحويلات المالية ما بين الدول الأعضاء عبر الحدود،وكان لدولة موريشيوس الدور البارز وسط دول شرق أفريقيا فى إنتهاج آليات تمكنها من تحقق هدفها فى أن تكون مركز مالى دولى ، ووضع آليات توافق الشمول المالى مع خطة التنمية، وذلك بالتركيز بشكل رئيسى على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعليه بدأت موريشيوس متمثلة فى بنك موريشيوس ولجنة الخدمات المالية إجراء إصلاحات شاملة على مستوى البنية التحتية، وكذلك تبنى كل ما هو جديد فى تكنولوجيا الخدمات المالية.

سابعاً: منهج الدراسة

يعتمد منهج البحث على إستخدام المنهج الإستقرائى، حيث تم تقييم الأداء الإقتصادى لدولة موريشيوس بعرض أهم المؤشرات الاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية، ومن ثم الآثار المترتبة على ذلك من خلال تحليل البيانات التي تم الحصول عليها، كذلك تم تحليل مؤشرات الشمول المالى وبيان مدى تطورها بمدخلاتها الحديثة من تكنولوجيا الخدمات المالية، وصولاً لنتائج البحث.

ثامناً: خطة الدراسة

عرضت الدراسة اشكاليتها في ثلاثة محاور، وذلك من أجل الرد على تساؤل الدراسة في نفس تسلسلها حتى تصل إلى غايتها في الإجابة على تساؤلات النحو التالى:

المحور الأول: عرض أهم المؤشرات الإقتصادية

المحور الثانى: عرض أهم المؤشرات الديموغرافية والاجتماعية لموريشيوس

المحور الثالث: تطور مؤشرات الشمول المالى في موريشيوس

المحور الرابع: الخاتمة: نتائج وتوصيات

المحور الأول

عرض أهم المؤشرات الإقتصادية

أولاً: الناتج المحلى الإجمالى وتوزيعة على القطاعات المختلفة

١- **تطور الناتج المحلى الإجمالى:(GDP)** سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي عام ٢٠٠٥ ما مقداره ٧,٩ مليار دولار ثم ما لبث أن وصل إلى ١٠ مليار دولار عام ٢٠١٠، وصولا إلى ١١,٩ مليار دولار عام ٢٠١٥، قبل أن يسجل ١٣,٨ مليار دولار عام ٢٠١٩. وبمقياس تعادل القوة الشرائية تطور الناتج المحلي الإجمالي في موريشيوس من ١٦,٧ مليار دولار إلى ٢١ مليار دولار عام ٢٠١٠، ثم إلى ٢٥,١٢ مليار دولار عام ٢٠١٥، وصولا إلى قرابة ٢٩ مليار دولار عام ٢٠١٩ (الشكل رقم ١).

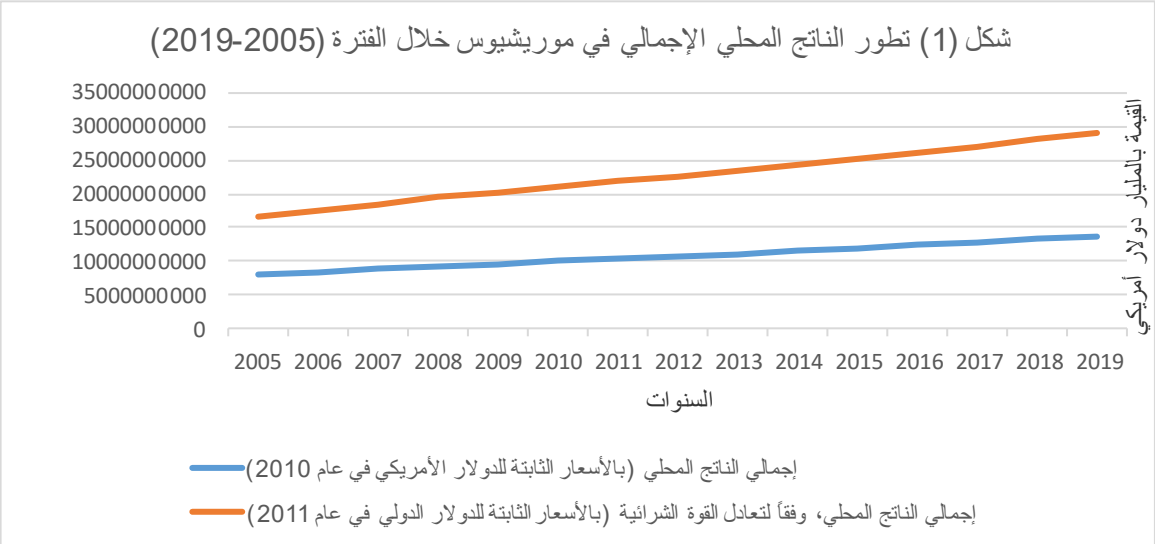

المصدر: إعداد الباحث إعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي المفتوحة.
(https://data.worldbank.org/country/mauritius)

٢- **تطور النمو الاقتصادي:** معدل النمو الإقتصادى هو معدل جرى إحتسابة استناداً إلى سلاسل الأسعار الثابتة مقوماً بالعملة الوطنية، ويشير الشكل رقم (٢)، إلى تطور نمو النسبة % للناتج المحلى الإجمالى سنوياً حيث بلغ المتوسط السنوى حوالى ٣,٩% خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٩)، وقد سجل هذا المعدل أدنى نسبة له عام ٢٠٠٥ بنسبة ١,٨%

مقارنة بنسبة ٥,٧% كأعلى معدل له عام ٢٠٠٧، كما يتضح أيضاً أن معدل النمو السنوى لنصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى تتناسب طردياً مع معدل النوى الإقتصادى السنوى بل و تقترب نسبته بشكل كبير من معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى الأمر الذى ينم على تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الإحتوائى والذى يحسن من المستوى المعيشى لأفراد المجتمع، حيث بلغ المتوسط السنوى ٣,٦% خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٩)، وكانت أدنى نسبة لمساهمة الناتج المحلى الإجمالى فى نصيب الفرد عام ٢٠٠٥ وقدرت بـــ ١,١٨ % ، وبلغت أعلى نسبة عام ٢٠٠٧ حيث بلغت ٥,٢٥% ، أما بمؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي يتضح أن هذا المؤشر بلغ مقداره ٦٤٦٤ دولارا عام ٢٠٠٥، قبل أن يتزايد إلى ٨٠٠٠,٤ دولار عام ٢٠١٠، وإستمر في تزايده عام ٢٠١٥ إلى ٩٤٧٧ دولارا، وصولا إلى ١٠٨٩٣ دولار عام ٢٠١٩.

شكل (2) نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنويا)، ونمو نصيب الفرد من اجمالى الناتج المحلى(%سنوياً) خلال الفترة من 2005 - 2019

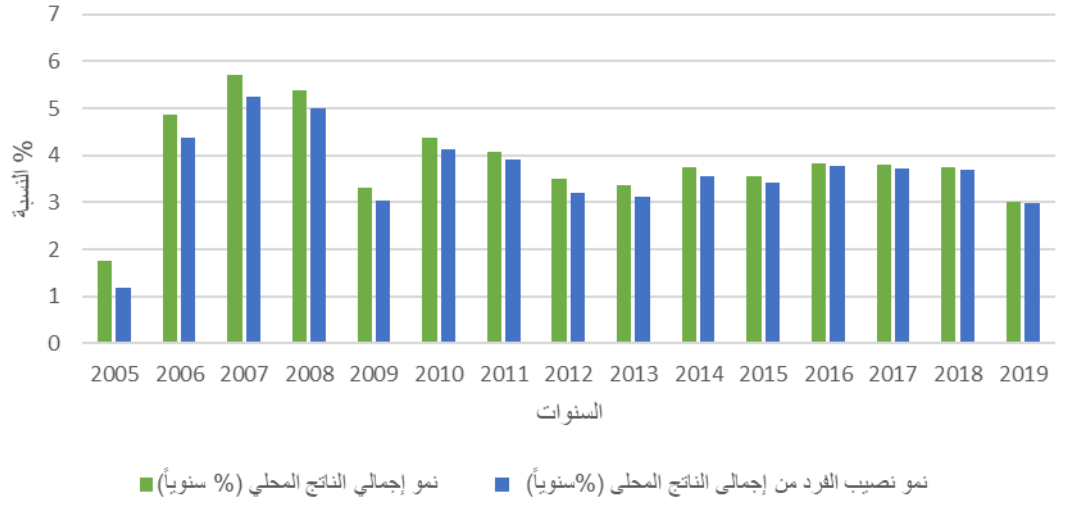

المصدر: إعداد الباحث إعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي المفتوحة.

(https://data.worldbank.org/country/mauritius)

٣- إجمالي القيمة المضافة بتكلفة عوامل الإنتاج (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام ٢٠١٠): تطور إجمالي القيمة المضافة بتكلفة عوامل الإنتاج من ٧,٠١ مليار دولار

وصولا إلى ٨,٩ و١٠,٦ مليار دولار عامي ٢٠١٠ و٢٠١٥، قبل أن يسجل ١٢,١٤ مليار دولار عام ٢٠١٩.

٤- **هيكل القيمة المضافة في اقتصاد موريشيوس:** تطور هيكل القيمة المضافة للخدمات كأكبر مكون لإجمالي القيمة المضافة متزايدة من ٥٩,٥% إلى ٦٧,٧%، يليه القيمة المضافة للصناعة، متراجعة من ٢٣,٤% إلى ١٧,٣%. على ذات النهج، ٤,٩% منخفضة إلى ٢,٩%. في ذات الوقت، تراجعت القمية المضافة للتصنيع من ١٦,٩% إلى ١٠,٩%، وذلك خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٩).

ثانياً: مؤشرات السياسة النقدية والمالية وأسواق المال

لقد تم تفويض بنك موريشيوس لإدارة السياسة النقدية وإدارة سعر صرف الروبية، مع مراعاة التنمية الاقتصادية المنظمة والمتوازنة لموريشيوس، وفي ١٨ ديسمبر ٢٠٠٦، قدم البنك إطار عمل جديد لإدارة السياسة النقدية[١]، حيث حل معدل سعر إعادة الشراء الرئيسي The Key Repo Rate**(KRR)** محل سعر لومبارد باعتباره سعر الفائدة في السياسة للإشارة إلى التغيرات في موقف السياسة النقدية. في الإطار الجديد، يقوم البنك بتوريد واستيعاب السيولة للاحتفاظ بسعر الفائدة بين البنوك ضمن حدود أسعار الفائدة حول سعر إعادة الشراء الرئيسي، حيث تؤثر التغيرات في معدل السياسة على النشاط الاقتصادي والتضخم من خلال عدة قنوات يتم خلالها تعديل معدلات الإقراض والودائع للبنوك بشكل أو بآخر بما يتماشى مع التغيرات في **(KRR)**، والذي سجل سعر إعادة الشراء الرئيسي ١,٨٥٪ ٠٤ فبراير ٢٠٢١. هذه التغييرات، بدورها، تؤثر على الإنفاق والادخار وسلوك الاستثمار للأفراد والشركات في الاقتصاد. تؤثر التغييرات في أسعار السياسة أيضا على التوقعات بشأن المسار المستقبلي للاقتصاد وكذلك

(١) لقد تطور سلوك السياسة النقدية من قبل بنك موريشيوس **(BoM)** مع الظروف الاقتصادية والمالية، ولا سيما عملية التحرير الاقتصادي والمالي التي بدأت في الثمانينيات. حتى التسعينيات، ركز إطار بنك موريشيوس على الرقابة النقدية المباشرة، وإنشاء سقف لتوسيع الائتمان من قبل البنوك وفرض متطلبات الاحتياط، مع إصدار توجيهات أسعار الفائدة للبنوك. مع التحرير المالي، وإزالة ضوابط أسعار الصرف في منتصف التسعينيات، ونظام سعر الصرف الأكثر مرونة الذي حل محل ربط سلة العملات، انتقل بنك اليابان إلى السيطرة النقدية غير المباشرة من خلال التأثير على نمو النقد وأسعار الفائدة في السوق. كان احتياطي الأموال في البداية هو الهدف التشغيلي للسياسة النقدية، والذي تم استبداله باستخدام سعر فائدة رئيسي – معدل لومبارد – في عام ١٩٩٩، مع الحفاظ على المعروض النقدي كهدف وسيط للسياسة.

أسعار الأصول وسعر صرف الروبية، فقد تؤثر تحركات أسعار الصرف على الأسعار المحلية للسلع المستوردة، مما يؤثر على التضخم الكلي(١).

وعليه، فإن احتواء التضخم والحفاظ على استقرار الأسعار هو المسئولية القانونية لبنك **(BoM)**، كما هو منصوص عليه في قانون **(BoM)** لعام ٢٠٠٤، "يجب أن يكون الهدف الأساسي للبنك هو الحفاظ على استقرار الأسعار وتعزيز التنمية الاقتصادية المنظمة والمتوازنة."، لذلك فقد كانت السياسة النقدية تستجيب لتطورات اقتصاد موريشيوس، وبعد فترة تجاوزت فيها معدلات السياسة النقدية ١٢% في أواخر التسعينيات، فقد تم تخفيف السياسة النقدية لتعزيز النمو حتى نهاية عام ٢٠٠٤، وشُددت مرة أخرى مع بدء التضخم في الانتعاش حتى نهاية عام ٢٠٠٦ تقريباً. وكانت السياسة النَقدية تتراجع منذ أوائل عام ٢٠٠٧ في الآونة الأخيرة، وعلى خلفية التباطؤ الاقتصادي والانخفاض الحاد في نمو ائتمان القطاع الخاص، خفض البنك سعر الفائدة بمقدار ٢٥٠ نقطة بمعدل ٥,٧٥%. بالإضافة إلى ذلك، تم تخفيض متطلبات الاحتياطي لتقليل تكلفة الوساطة المالية، مما ساعد على إبقاء سعر الفائدة بين البنوك قريباً من معدل السياسة النقدية(٢).

وعلى ضوء ما تقدم، نحلل تطور أهم مؤشرات السياسة النقدية والمالية، منذ عام ٢٠٠٤، على النحو التالي:

١- مؤشرات السياسة النقدية:

أ) معدل التضخم: اعتباراً من مايو ٢٠١٦، بدأ بنك موريشيوس في نشر تقرير السياسة النقدية والاستقرار المالي مرة واحدة سنوياً في أبريل / مايو والذي يحتوي على بيان حول استقرار الأسعار. سيتم نشر بيان ثان في أكتوبر في التقرير السنوي لبنك موريشيوس. وقد حل تقرير السياسة النقدية والاستقرار المالي محل تقرير التضخم. وقد سجل معدل التضخم خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٩)، متوسطا قدره ٤,٣%، بحد أدنى ٠,٤% عام ٢٠١٩، وآخر أقصى ٩,٧% عام ٢٠٠٨.

(1) Bank of Mauritius, Monetary Policy, https://www.bom.mu/monetary-policy/monetary-policy.

(2) Charalambos Tsangarides, **Monetary Policy Transmission in Mauritius Using a VAR Analysis**, (IMF Working Paper, Research Department, International Monetary Fund, February 2010). p7

وقد ارتفع معدل التضخم السنوي في موريشيوس إلى ١,٢% في فبراير ٢٠٢١، بعد أن كان أدنى مستوى في ١٣ شهراًعند ١% في يناير ٢٠٢١[1].

ب) الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي): يشير الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك إلى الموارد المالية المقدمة للقطاع الخاص من قبل شركات الإيداع الأخرى (الشركات التي تقبل الودائع باستثناء البنوك المركزية)، مثل القروض، وشراء الأوراق المالية غير ذات الملكية، والائتمانات التجارية والحسابات المدينة الأخرى، التي تنشئ مطالبة بالسداد. بالنسبة لبعض البلدان، تشمل هذه المطالبات الائتمان للمؤسسات العامة. في عام ٢٠١٩، بلغ الائتمان المحلي للقطاع الخاص في موريشيوس ٨٠,٢%، وعلى الرغم من تقلب الائتمان المحلي للقطاع الخاص في موريشيوس بشكل كبير في السنوات الأخيرة، إلا أنه يميل إلى الزيادة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٩ منتهيا بنسبة ٨٠,٢% في عام ٢٠١٩.

شكل (3) الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي) خلال الفترة (2004-2019)

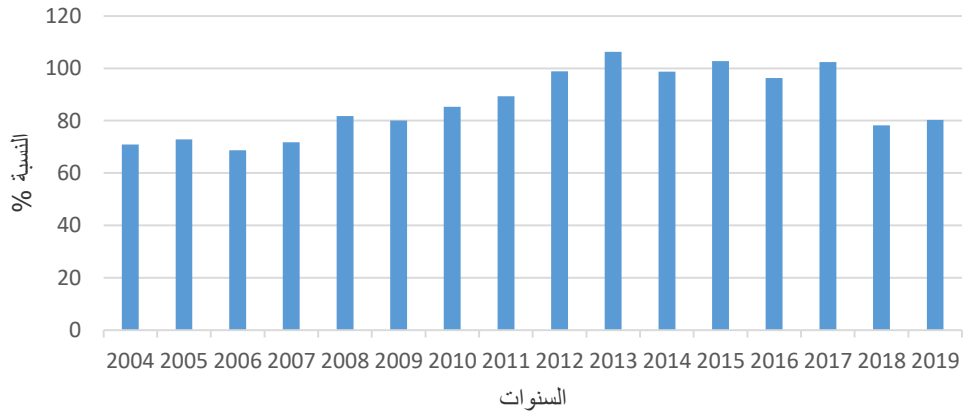

المصدر: إعداد الباحث إعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي المفتوحة.
(https://data.worldbank.org/country/mauritius)

وبحسب تقرير السياسة النقدية لعام ٢٠١٨[(١)]، كانت القطاعات الرئيسية المسؤولة عن التوسع في الائتمان للشركات على مدار العام. كما تضاعف نمو الائتمان الممنوح للأسر على مدار العام ليصل إلى ٧,٩ % في يوليو ٢٠١٨ بدعم كبير من ارتفاع الرهون العقارية.

(١) طبقاً لبيانات المكتب المركزي للإحصاء، موريشيوس.

ج) إجمالي الاحتياطيات (بما فيه الذهب، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي): يتألف إجمالي الاحتياطيات الدولية الرسمية Gross Official International Reserves من إجمالي الأصول الأجنبية لبنك موريشيوس، والتي تشمل حيازات الأصول في شكل ذهب نقدي، وحقوق السحب الخاصة وأصول احتياطية أخرى، وموقف احتياطي الدولة في صندوق النقد الدولي وكذلك الأصول الأجنبية للحكومة. يتماشى تعريف الاحتياطيات الدولية مع المبادئ التوجيهية للإصدار السادس من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي الخاص بصندوق النقد الدولي. يتم نشر إحصاءات **GOIR** على أساس شهري في غضون أسبوع واحد بعد نهاية الشهر المرجعي، على النحو المبين في تقويم الإصدار المتقدم للبنك[٢]. وتشير بيانات البنك الدولي إلى تطور قيمة الاحتيطيات الدولية من ١,٤ مليار دولار إلى ٧,٤ مليار دولار أمريكي عام ٢٠١٩.

وبحسب بيانات بنك موريشيوس، فقد انخفضت احتياطيات النقد الأجنبي في موريشيوس إلى ٧٣٤٧,٢٠ مليون دولار أمريكي في فبراير ٢٠٢١ من ٧٧٦٣,٣٠ مليون دولار أمريكي في يناير من عام ٢٠٢١.

د) الدين الخارجي: بلغ الدين الخارجي لموريشيوس ٢١٦,٣ مليار دولار في ديسمبر ٢٠٢٠، مقارنة مع ٢١٣,٨ مليار دولار في الربع السابق. ديون موريشيوس الخارجية: يتم تحديث بيانات مليون دولار أمريكي كل ثلاثة أشهر، وهي متاحة من ديسمبر ٢٠٠٩ إلى ديسمبر ٢٠٢٠. ووصلت البيانات إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق عند ٢٣٥,٤ مليار دولار أمريكي في ديسمبر ٢٠١٩ وأدنى مستوى قياسي بلغ ١٣٢,٣ مليار دولار أمريكي في يونيو ٢٠١٠. وقد تصاعدت نسبة الدين الخارجي إلى الناتج ليصل من ١,٧% إلى ١٩,٩ خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٢٠).

هـ) رصيد الحسابات الجارية (ميزان المدفوعات، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي): بحسب بيانات البنك الدولي تراجعت قيمة عجز الحساب الجاري في الاقتصاد الخاص بموريشيوس من -٣,٢ مليار دولار عام ٢٠٠٥ إلى -٧,٦ عام ٢٠١٩. وعلى هذا، فقد سجل رصيد

---

(1) The Bank of Mauritius, Monetary Policy and Financial Stability Report, (Mauritius, September, 2018) p18.

(2) Bank of Mauritius, https://www.bom.mu/publications-and-statistics/statistics/external-sector-statistics/gross-official-international-reserves.

الحساب الجاري إلى الناتج عجزا نسبته -٤,٩% عام ٢٠٠٥، تزايد إلى -٥,٤% عام ٢٠١٩.

٢- مؤشرات أداء المالية العامة:

يمكن عرض أهم مؤشرات المالية العامة كالتالى:

أ) **النفقات:** تطورت قيمة النفقات بالعملة المحلية لموريشيوس من ٣٨,٦ مليار دولار عام ٢٠٠٥ إلى ١١٧ مليار دولار عام ٢٠١٩. وتطورت نسبة النفقات إلى الناتج بالزيادة من ٢٠,٢% إلى ٢٣,٤% في نفس الفترة.

ب) **الإيرادات:** تطورت نسبة الإيرادات إلى الناتج بالزيادة من ٢٠,٣٨% إلى ٢٢,٩٦% خلال نفس الفترة.

ج) **الدين الحكومي:** سجلت موريشيوس دينا حكوميا يعادل ٦٤,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد في عام ٢٠١٩، متزايد من ٥٧,٣% عام ٢٠١١، بحسب بيانات بنك موريشيوس.

وتظهر الإحصائية الدين الوطني لموريشيوس من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠٢٠، مع توقعات حتى عام ٢٠٢٥. في عام ٢٠٢٠، بلغ الدين الوطني لموريشيوس حوالي ١٠,٢ مليار دولار أمريكي. وقد سجلت موريشيوس عجزاً في الميزانية الحكومية يساوي ٣,٢٠ % من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد في عام ٢٠١٩ وهو نفس النسبة لعام ٢٠١١، وذلك بحسب بيانات وزارة المالية في موريشيوس.

وقد انخفض الإنفاق الحكومي في موريشيوس إلى ١٨١٦٣ مليون روبية في الربع الثالث من عام ٢٠٢٠ من ٢٢١٣٨ مليون روبية في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠، بحسب بيانات المكتب المركزي للإحصاء.

ثالثاً: مؤشرات التجارة الخارجية والإستثمار الأجنبى المباشر فى موريشيوس

١- مؤشرات التجارة الخارجية:

تمثل التجارة بالنسبة لأي اقتصاد أحد أهم السياسات التي تساعد الاقتصادات على التطور، فبمجرد أن تبدأ البلدان في تصدير كل ما هي غنية به، وكذلك استيراد السلع التي تفتقر إليها، تبدأ اقتصاداتها في التطور، حيث إن استيراد وتصدير البضائع ليس مهما فقط للشركات؛ من المهم أيضا للمستهلكين الأفراد. يمكن للمستهلكين الاستفادة من بعض المنتجات أو المكونات التي لا يتم إنتاجها محليا، ولكنها متاحة للشراء عبر الإنترنت من شركة في الخارج.

وتكتسب التجارة أهمية خاصة لدي اقتصاد موريشيوس، حيث تصل نسبتها إلى الناتج إلى ١٢٥% في بعض السنوات، ورغم تراجعها من ١٢٣,٣% عام ٢٠٠٥ إلى ٩٢,٢% ، لازالت تمثل محرك أساسي لاقتصاد موريشيوس.

أ) صادرات السلع والخدمات: بلغت قيمة صادرات السلع والخدمات (ميزان المدفوعات، بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام ٢٠١٠) في الاقتصاد الموريشي ما مقداره ٥,٤ مليار دولار عام ٢٠١٩، متزايدة عما قيمته ٤,٢ عام ٢٠٠٥.

كما يوضح الشكل رقم (٤)، تراجع مساهمة الصادرات في إجمالي الناتج المحلي من ٥٩% إلى ٣٨,٥% بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٩. وفي عام ٢٠٢٠، ارتفعت الصادرات في موريشيوس إلى ٦٥٤٩ مليون يورو في ديسمبر من ٥٥٨٥ مليون في نوفمبر ٢٠٢٠.

شكل رقم (4)

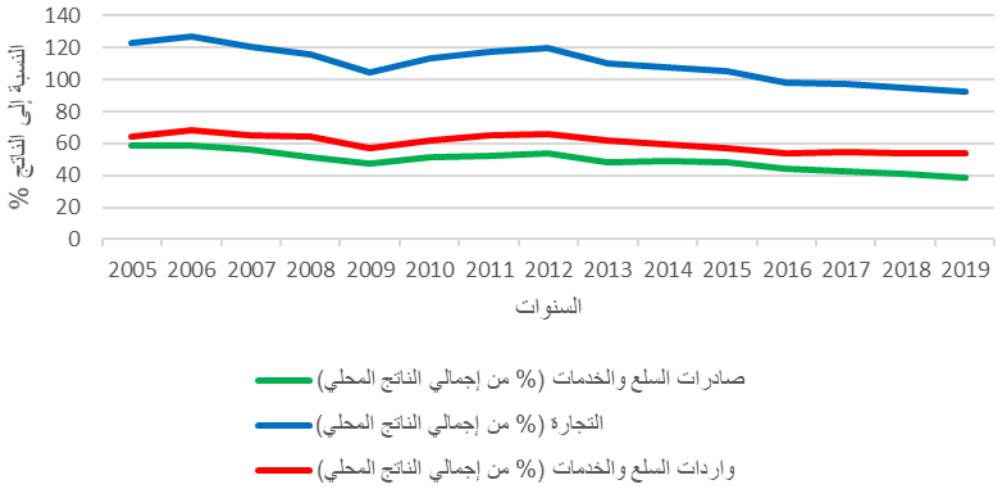

المصدر: إعداد الباحث إعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي المفتوحة.
(https://data.worldbank.org/country/mauritius)

ب) الواردات في اقتصاد موريشيوس: تشكل الواردات جزءاً كبيراً من إجمالي واردات الاقتصاد الموريشي والاستثمار المحلي، مما يشير إلى أن التغييرات في السياسة التجارية، قد يكون لها تأثير إيجابي أو سلبي على الشركات التي تعتمد على هذه السلع الرأسمالية والمدخلات لإجراء أنشطتها الإنتاجية. على وجه الخصوص، قد تؤثر التعريفات الجمركية على السلع الرأسمالية على الاستثمار الموريشي الكلي، وبالتالي على الناتج الإجمالي. وبالنظر إلى قيمة واردات السلع والخدمات (ميزان المدفوعات، بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام

٢٠١٠)، يتبين أنها تطورت من ٥,٥ مليار دولار إلى ٨,٠٤ مليار دولار بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٩، راجع الشكل (٤).

ورغم ذلك، فقد تراجعت مساهمة الورادات في إجمالي الناتج المحلي خلال العقد الأخير من ٦٤% إلى ٥٣,٦% بشكل مقارن بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٩.

وفي عام ٢٠٢٠، ارتفعت قيمة الواردات في موريشيوس إلى ١٦٤٤٥ مليون يورو في ديسمبر من ١٥٣٣٣ مليون في نوفمبر من عام ٢٠٢٠.

ج) **العجز التجاري:** ترتفع قيمة واردات موريشيوس عن قيمة صادراتها مما أدى إلى عجز تجاري هيكلي ومستدام،وتزايد عجز الميزان التجاري من -٥,٢ مليار دولار إلى -١٥,١٤ مليار دولار بما يعني زيادته بمقدرا ثلاثة أضعاف فقط خلال عقد ونصف من الزمن، وفي نهاية عام ٢٠٢٠، سجلت موريشيوس عجزاً تجارياً قدره ٩٨٩٦ مليون روبية في ديسمبر من عام ٢٠٢٠.

وبالنسبة لهيكل الورادات، فإنأهم واردات موريشيوس هي البترول المكرر (٨٧٦ مليون دولار)، والسيارات (٢٣٠ مليون دولار)، والأسماك المجمدة غير المقطعة (٢١١ مليون دولار)، والطائرات، والمروحيات، والمركبات الفضائية (١٩٨ مليون دولار)، والأدوية المعبأة (١٣٤ مليون دولار)، معظمها مستورد من الصين (٩٠٧ مليون دولار)، الهند (٧٩٢ مليون دولار)، فرنسا (٦١٥ مليون دولار)، جنوب إفريقيا (٤٦١ مليون دولار)، والإمارات العربية المتحدة (٤١٠ مليون دولار).

د) **سعر الصرف:** استمر تطور العملات الرئيسية في الأسواق الدولية وكذلك ظروف العرض والطلب المحلية في التأثير على سعر صرف الروبية. على أساس متوسط سعر الصفقة المرجح من نقطة إلى نقطة، وقد انخفضت قيمة الروبية أمام الدولار من ٢٩,٥ روبية للدولار إلى ٣٥,٥ بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٩. وقد كان متوسط سعر صرف الروبية بالدولار الأمريكي من سبتمبر ٢٠٠٤ إلى فبراير ٢٠٢١، قد سجل متوسطا قيمته ٣٢,٤ روبية موريشية لكل دولار أمريكي بحد أدنى ٢٥,٩ روبية موريشية لكل دولار أمريكي في أبريل ٢٠٠٨ وبحد أقصى ٣٩,٩٩ روبية موريشية لكل دولار أمريكي في يوليو ٢٠٢٠[1].

(1) TheGlobalEconomy.com, Mauritius: Exchange rate to USD, February, 2021, https://www.theglobaleconomy.com/Mauritius/Dollar_exchange_rate/

٢- **الاستثمار الأجنبي المباشر فى موريشيوس:** لقد تصاعدت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادي في موريشيوس على مدار قرن ونصف من ١٣٣ مليون دولار أمريكي إلى ٤,٧ مليار دولار بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠١٩، ومن ثم فقد تضاعفت قيمة الاستثمارات الوافدة قرابة ٣٤ مرة خلال فترة زمنية وجيزة.

وتعد موريشيوس(١) رابع أكبر وجهة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الجزرية الصغيرة النامية، بعد جامايكا وجزر الباهاما وجزر المالديف، وعلى نفس مستوى فيجي. وفقا لتقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٢٠ الصادر عن الأونكتاد، بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى موريشيوس ٤٧٢ مليون دولار أمريكي، ارتفاعا من ٣٧٢ دولارا أمريكيا في العام٢٠١٩. بلغ إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر ٥,٨ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٩. وقد قُدّر إجمالي تدفقات الاستثمار المباشر في موريشيوس بنحو ٩٠٨٠ مليون روبية في الأرباع الثلاثةَ الأولى من عام ٢٠٢٠ مقارنة بـ ١٤٨٩٣ مليون روبية للفترة المماثلة من عام ٢٠١٩(٢).

موريشيوس لديها خمس اتفاقيات تجارية تفضيلية سارية المفعول. يبلغ متوسط معدل التعريفة المرجح للتجارة ١,٠ %، وهناك ١٢ إجراء غير جمركي ساري المفعول. يدعم إطار الاستثمار الفعال والشفاف تدفقات الاستثمار الأجنبي. يستند نظام الاستثمار المفتوح إلى نظام قانوني غير تمييزي. تهيمن البنوك الخاصة على القطاع المالي، وحوالي ٩٠ % من البالغين في موريشيوس لديهم إمكانية الوصول إلى حساب مصرفي. ولقد كانت حكومة موريشيوس بشكل

---

(١) وتهدف موريشيوس إلى أن تصبح مركزا استثماريا يقع في منتصف الطريق بين إفريقيا وآسيا. في السنوات الأخيرة، سعت الدبلوماسية الاقتصادية للبلاد إلى إنشاء وتعزيز شراكات مع الدول الناشئة (الهند وتركيا وما إلى ذلك)، مع تقديم المساعدة الفنية للعديد من البلدان الأفريقية. تمت الموافقة على اتفاقيات مع غانا والسنغال ومدغشقر من أجل إنشاء مناطق اقتصادية خاصة (SEZ) في تلك البلدان وفتح أسواق متخصصة لصادرات موريشيوس. يخضع عدد قليل فقط من القطاعات للقيود: في قطاع التلفزيون، لا يمكن لشركة أجنبية امتلاك أكثر من ٢٠٪ من رأس مال شركة موريشيوسية؛ بينما في قطاع السياحة، ترتبط القيود بالحد الأدنى للاستثمار، أو عدد الغرف، أو الحد الأقصى للمشاركة (قم بزيارة موقع هيئة السياحة لمزيد من المعلومات). تنطبق قيود أخرى على إنتاج السكر، وقطاعات نشر الصحف والمجلات. بالإضافة إلى الحوافز الحكومية للاستثمارات (المناطق الاقتصادية الخاصة، والحوافز الضريبية، وتسهيلات الدفع، وما إلى ذلك)، تقدم الدولة للمستثمرين بيئة اقتصادية وسياسية مستقرة، ونظاما قضائيا متينا، وبنية تحتية حديثة، ونظام مالي مستقر، ومهارات عالية. والقوى العاملة الديناميكية.

(2) United Nations Conference On Trade and Development, World Investment Report 2020.

عام ناشطة في تشجيع الاستثمار المحلي الخاص معتبرة نفسها مكملة للقطاع الخاص بدلاً من استبداله. فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، أوجدت الحكومة مجموعة واسعة من الحوافز لجذبه، فقد توسعت في معاهدات الازدواج الضريبي (٢٤ سارية و ١٤ أخرى قيد التفاوض) وتظل المصدر الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر (الأونكتاد، ٢٠٠١)[1]. وتتمثل العوامل الرئيسية في نجاح موريشيوس في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في وجود اتفاقيات تجارية تفضيلية تمنح حرية الوصول إلى أسواق الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والعلاقات التاريخية مع آسيا وأوروبا[2]. في ذات السياق، تعتبر موريشيوس هي الدولة ٥٢ الأكثر تنافسية في العالم من بين ١٤٠ دولة وفق تقرير التنافسية العالمية الذي نشره المنتدى الاقتصادي العالمي ٢٠١٨. بعد أن كانت تحتل المركز ٥٥ عالميا عام ٢٠١١. ورغم أنها قد وصلت إلى المركز ٣٩ عام ٢٠١٥، إلا أنه تراجع عام ٢٠١٨ إلى المركز ٥٢. كما ارتفع مؤشر الفساد في موريشيوس إلى ٥٣ نقطة في عام ٢٠٢٠ من ٥٢ نقطة في عام ٢٠١٩[3].

المحور الثانى

عرض أهم المؤشرات الديموغرافية والاجتماعية لموريشيوس

أولاً: المؤشرات الديموغرافية

وتشمل قضايا السكان ومعدلات نموهم وتوزيعهم الجغرافي والعمري والقوى العاملة وغيرها. وهي على النحو التالي:

١ – عدد السكان ومعدل نموهم:

لقد تصاعد عدد السكان في موريشيوس من مليون ٢٢١ ألف نسمة إلى مليون ٢٦٧ ألف عام ٢٠١٩. ويبلغ عدد سكان موريشيوس الحالي ١,٢٧٣,٣٠١ اعتباراً من يوم الأربعاء ٢٤ مارس ٢٠٢١، بناء على تفصيل World meter لأحدث بيانات الأمم المتحدة. يقدر عدد سكان موريشيوس ٢٠٢٠ بحوالي

(1) UNCTAD, Investment Policy Review Mauritius Division on Investment, Technology and Enterprise Development, 2001.

(2) Blin, M. & Ouattara, B.: Foreign direct investment and economic growth in Mauritius: Evidence from bounds test cointegration, (Économie Internationale, VOL.1, NO.1, 2009) 47-61. https://doi.org/10.3917/ecoi.117.0047

(٣) تم استقاء هذه البيانات من قاعدة بيانات TheGlobalEconomy.com

١,٢٧١,٧٦٨ شخصاً في منتصف العام وفقاً لبيانات الأمم المتحدة. يبلغ عدد سكان موريشيوس ٠,٠٢٪ من إجمالي سكان العالم. تحتل موريشيوس المرتبة ١٥٧ في قائمة البلدان (والتبعيات) حسب عدد السكان. تبلغ الكثافة السكانية في موريشيوس ٦٢٦ لكل كيلومتر مربع (١٦٢٣ شخصا لكل ميل مربع). إجمالي مساحة الأرض ٢,٠٣٠ كيلومتر مربع (٧٨٤ ميل مربع) ٤٠,٨٪ من السكان حضريون (٥١٩,٣٣٠ نسمة في ٢٠٢٠) متوسط العمر في موريشيوس ٣٧,٥ سنة[١].

ويوضح الجدول رقم (١) النسبة المئوية لتعداد السكان وفقاً للفئات العمرية لدولة موريشيوس، حيث تراجع السكان في الفئة العمرية ٠-١٤ من ٢٥% إلى ١٧,٣%.

جدول رقم (١) النسبة المئوية لتعداد السكان خلال الفترة من (٢٠٠٤-٢٠١٩)

السنوات	تعداد السكان في الشريحة العمرية من 0-14 (% من الإجمالي)	تعداد السكان في سن 65 عاماً وما فوقها (% من الإجمالي)	تعداد السكان في الشريحة العمرية من 15-65 (% من الإجمالي)	معدل النمو السكاني %
2004	25.05608	6.508966	68.43495	0.627104
2005	24.72678	6.588445	68.68477	0.5921
2006	24.37429	6.740472	68.88524	0.466404
2007	23.81219	6.906051	69.28176	0.455526
2008	23.13425	7.098015	69.76773	0.361631
2009	22.49068	7.332931	70.17639	0.265538
2010	21.94486	7.627358	70.42778	0.237887
2011	21.30759	8.012118	70.68029	0.16014
2012	20.78265	8.442362	70.77499	0.277321
2013	20.33809	8.910815	70.75109	0.220399
2014	19.892	9.414127	70.69388	0.181061
2015	19.40028	9.95406	70.64566	0.132433
2016	18.90171	10.44303	70.65526	0.068723
2017	18.35739	10.95169	70.69092	0.090187
2018	17.79369	11.47417	70.73213	0.054547
2019	17.25971	11.99873	70.74156	0.03224

المصدر: إعداد الباحث إعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي المفتوحة.
https://data.worldbank.org/country/mauritius

(١) لمزيد من التفاصيل حول السكان يمكن الرجوع إلى قاعدة بيانات World meter على الرابط التالي .https://www.worldometers.info/world-population/mauritius-population

فيما تزايد نصيب الفئة العمرية ٦٥ فما فوق من ٦,٥% إلى ١٢%. ويتمتع المجتمع الموريشي بفتوة حيث تزايدت نسبة السكان في عمر ١٥-٦٥، من ٦٨,٤% إلى ٧١%، ومن ثم يتميز المجتمع الموريشي بأنه مجتمع فتي، حيث ترتفع نسبة الأفراد الذين تقل أعمارهم عن ١٥ وتقل اعمار من هم دون سن الـ ٦٥.

وعلى صعيد التوزيع الجغرافي للسكان، يقطن ٥٩% من الموريشيين فى الريف، فيما يعيش ٤١% في الحضر.

وقد بلغ معدل النمو السكاني في موريشيوس خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)، متوسطا قدره ٠,٢٦%. وذلك بحد أدنى ٠,٠٣% عام ٢٠١٩، وآخر أقصى ٠,٦٣%

٢- التوزيع العمري والنوعى والهرمى للسكان:

تعد السياسة السكانية مكوناً أساسياً من مكونات السياسات الإجتماعية والإقتصادية لأى دولة، لذا لا يمكنن وضع خطط وبرامج تنموية دون التطرق إلى السياسة السكانية، وللسياسة السكانية مكونات رئيسية يمكن إيجازها فى النقاط التالية:

أ) المكون الكمى: ويتضمن حجم ونمو السكان والهيكل العمري والتوزيع المكانى للسكان وهذه العوامل تخضع لمتغيرات الوفيات والهجرة والخصوبة.

ب) المكون النوعى: ويتضمن الخصائص الإجتماعية والصحية والإقتصادية فى المجتمع وموازنتها بالمعايير الدولية، وأما عن متغيراتها فهى معدلات نمو الناتج القومى، ومعدلات الفقر، ومعدلات نمو القوى العاملة، ونسب الأمية، والهجرة الداخلية، ومعدلات التحضر.

ج) المكون الأمنى: ويتضمن تحديات البيئة، وتحديات الأمراض والأوبئة، ونضوب مصادر المياة والغذاء وما يترتب عليه من وضع إستراتيجيات لتحقيق التوازن بين الموارد البشرية والموارد الطبيعية المتاحة، وتخفيض التفاوت فى التوزيع السكانى وتنمية الموارد البشرية بشكل متوازن بما فى ذلك تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص، وتهيئة المناخ المناسب لتمكين المرأة والحصول على كل حقوقها[١].

(١) مفيد ذنون يونس، إقتصاديات السكان، (الأردن، مؤسسة الأكاديميون للنشر، ٢٠١١، ص ٥٣-٥٦)

وبالنظر بوجه عام إلى دول شرق أفريقيا نجد أنه لا يزال النمو السكاني في شرق إفريقيا قوياً، ينمو بمعدل أعلى من المتوسط العالمي، والمنطقة لديها واحدة من أسرع السكان نموا في العالم. ينمو بمعدل ٢,٧٪ معدل نمو سنوي مركب مقارنة بالمعدل العالمي البالغ ١,٢٪.

يخلق النمو السكاني السريع طلباً كبيراً على الخدمات الأساسية التي تشمل الخدمات المالية. وبالنظر إلى الانتشار المنخفض بالفعل للخدمات المالية الرسمية في جميع البلدان، فمن المحتم أن يؤدي هذا العدد المتزايد من السكان إلى زيادة اتساع الفجوة، ومع تركز جزء أكبر من السكان في المناطق الريفية، هناك حاجة متزايدة لابتكار أفكار جديدة لزيادة الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها خاصة في المناطق الريفية.

يشكل جيل الألفية (الفئة العمرية من ١٨ إلى ٣٥ عاماً) ٣٥٪ من سكان المنطقة، مما يجعل شرق إفريقيا واحدة من أكثر الأماكن التى تتمتع بشريحة كبيرة من الشباب في العالم، فكان هذا القطاع ينمو بمعدل نمو سنوي مركب قدره ٣,١٪ أعلى من إجمالي معدل النمو السكاني وسكان الألفية في العالم معدل النمو ٠,٦٪.

يمثل جيل الألفية ما يقرب من ٧٠ ٪ من القوة العاملة، ويؤثر بشكل متزايد على أنماط الإنتاج والاستهلاك في المنطقة. يعاني ملايين الأشخاص في هذا القطاع من زيادة سريعة في الدخل المتاح مما يجعلهم محركاً رئيسيا للنمو في أي قطاعٍ.

يوصف هذا الجيل بأنه رائد أعمال ومبتكر وذكي تقنياً، وكان حريصاً على تبني ابتكارات التكنولوجيا المالية (FinTech) بل وبدء شركات التكنولوجيا المالية الناشئة الخاصة به. حيث تعد هذه السمات هي المعايير المثالية التي تسمح للخدمات المالية القائمة على التكنولوجيا بالترسخ والازدهار والاستدامة [١].

ويتبين من الهرم السكانى لدولة موريشيوس أن قاعدة الهرم تمثل عدد المواليد وتتدرج إلى الشباب ثم المسنين، وبشكل عام يتضح كما بالشكل رقم (٥) أن المجتمع الموريشى وصل إلى مرحلة النمط الإستقرارى من حيث إنخفاض معدل المواليد وكذلك إنخفاض معدلات الوفاة إلى حد كبير بسبب الإستفادة من التعاون الدولى فى محاربة الأوبئة والأمراض وكذلك العناية الصحية وتحسن الخدمات الطبية وإنتشار المستشفيات والأطباء والتطعيمات المقاومة للأمراض، ومن الملاحظ أيضاً أن درجات الهرم متقاربة إلى حد كبير مما يجعل شكل الهرم

1- Eva Warigia, Fintrek Exploring New Frontiers in Fintech Investments in East Africa, Demographic Trends, (Intellecap, MFE,2018, Pp.8-10)

أقرب إلى القنينة تتركز فيه أعلى حجم للقوى البشرية فى متوسط التركيب العمرى والنوعى من سن ١٥ سنة إلى ٤٠ سنة الأمر الذى ينم على أن أغلب السكان من الفتوة النشطين إقتصادياً، مما يعكس حالة سكانية إجتماعية وإقتصادية إيجابية تقل فيها أعباء الإعالة وتزداد فيها المتاح من قوة العمل الذى تزداد عنده مستويات الإنفاق والإدخار وأنماط الإستهلاك من السلع والخدمات، وما يترتب على ذلك من خلق فرص مواتية لإستخدام الخدمات المالية بشكل أكبر فى الأجل القريب بإعتماد سياسات موائمة لذلك.

كما يلاحظ من خلال دراسة تركيبة السكان فى موريشيوس بحسب النوع أن هناك توازناً ديموغرافياً ما بين أعداد الذكور والإناث مع وجود بعض التأثيرات الطفيفة كلما إقتربنا من قمة الهرم حيث ترتفع معدلات الوفاة فى الذكور عنها فى الإناث للفئات العمرية من ٥٥ سنة إلى ١٠٠ سنة.

شكل (٥) الهرم السكانى لدولة موريشيوس عام ٢٠١٩

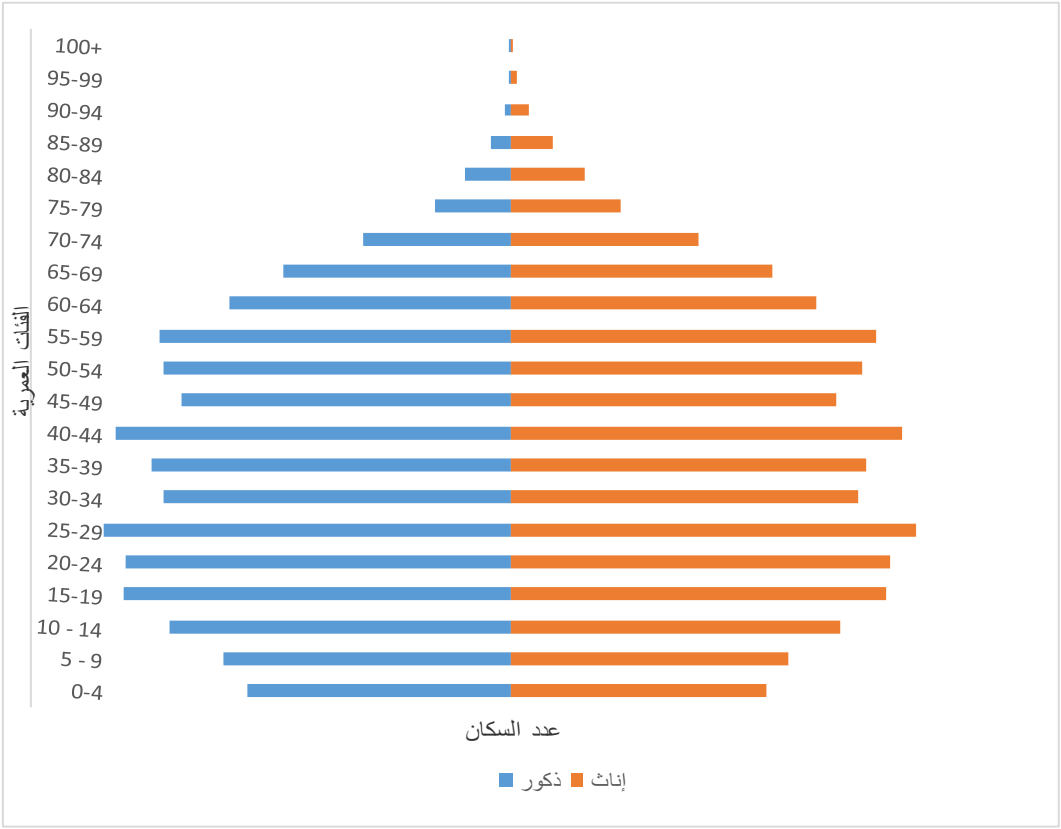

المصدر: إعداد الباحث إعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي المفتوحة.
https://data.worldbank.org/country/mauritius

٣- القوى العاملة فى موريشيوس:

لقد تم إعتماد معدل المشاركة فى القوة العاملة من قبل منظمة العمل الدولية على أنه معدل يعبر عن عدد الأشخاص المشاركين فى القوى العاملة كنسبة مئوية من السكان الذين هم فى سن العمل ، والقوة العاملة هى مجموع عدد الأشخاص العاملين وأولئك العاطلين عن العمل والسكان الذين هم فى سن العمل هم السكان الذين يزيد عمرهم عن سنة تحدد لقياس الخصائص الإقتصادية والتى تحيل إلى الفئة العمرية المتمثلة فى البالغين سن ١٥عاماً وما فوقها وهى تستند إلى التقديرات المنمذجة لمنظمة العمل الدولية(١).

جدول رقم (٢) القوى العاملة فى موريشيوس خلال الفترة من (٢٠٠٤ -٢٠١٩)

السنوات	إجمالي القوى العاملة	نسبة المشاركة في القوى العاملة للفئة العمرية ١٥-٢٤ عاما، الاجمالي (%)	معدل المشاركة في القوى العاملة، ذكور (% من عدد السكان من الذكور في سن ١٥ عاماً وما فوقها)	معدل المشاركة في القوى العاملة، إناث (% من عدد السكان من الإناث فوق سن ١٥ عاما)	نسبة الإناث إلى الذكور في المشاركة في القوى العاملة (%)	معدل المشاركة في القوى العاملة، إجمالي (% من إجمالي عدد السكان في سن ١٥ عاماً وما فوقها)	القوى العاملة، إناث (% من إجمالي القوى العاملة)	القوى العاملة، ذكور (% من إجمالي القوى العاملة)
2004	534583	46.06	77.63999939	39.83	51.30088	58.42	34.65729	65.34271
2005	544373	44.93	77.08999634	41.27	53.53483	58.88	35.63035	64.36965
2006	547146	44.63	76.30000305	41.53	54.42988	58.63	36.00392	63.99608
2007	545323	42.38	75.59999847	40.47	53.53175	57.74	35.61981	64.38019
2008	551787	40.04	74.66000366	41.28	55.29065	57.7	36.35116	63.64884
2009	557209	38.94	74.22000122	41.56	55.99569	57.63	36.63742	63.36258
2010	569301	39.95	74.09999847	43.05	58.09717	58.33	37.49264	62.50736
2011	566492	39.2	73.30999756	42.14	57.48193	57.48	37.23689	62.76311
2012	573745	39.36	73.34999847	42.49	57.92775	57.67	37.42011	62.57989
2013	588465	40.12	73.51000214	44.34	60.31832	58.69	38.37289	61.62711
2014	595863	41.37	73.83000183	44.62	60.43613	58.99	38.42595	61.57405
2015	603775	43.47	73.41999817	45.69	62.231	59.33	39.13312	60.86688
2016	600960	42.86	73.01000214	44.77	61.32037	58.65	38.81257	61.18743
2017	608121	42.46	73.22000122	45.08	61.56788	58.9	38.94011	61.05989
2018	605789	42.88	72.01999664	44.96	62.42711	58.24	39.30428	60.69572
2019	606150	41.79	71.22000122	45.04	63.24066	57.88	39.64761	60.35239

المصدر: إعداد الباحث إعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي المفتوحة.

https://data.worldbank.org/country/mauritius

(١) المؤشرات الرئيسية لسوق العمل، (جينيف، منظمة العمل الدولية، قاعدة البيانات الإحصائية، الطبعة التاسعة،٢٠١٨)

ويتضح من الجدول رقم (٢) بيانات عن معدلات نسبة المشاركة فى القوى العاملة منذ عام ٢٠٠٤ وحتى عام ٢٠١٩ حيث سجلت القوى العاملة في موريشيوس ما يقدر بـ٦٠٦,١٥٠ عام ٢٠١٩ بعد أن تزايدت من ٥٣٤,٥٨٣ عام ٢٠٠٤،حيث سجلت أعلى عدد مشارك فى القوى العاملة عام ٢٠١٧ بلغ ٦٠٨,١٢١، فيما إنخفضت نسبة السكان الناشطين إقتصادياً الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥، ٢٤ عاماً من ٤٦,٠٦% عام ٢٠٠٤ إلى ٤١,٧٩% عام ٢٠١٩، فقد إنخفض معدل مشاركة الذكور من ٧٧,٦% عام ٢٠٠٤ إلى ٧١,٢٢% عام ٢٠١٩، أما معدل مشاركة الإناث فى نفس الفئة العمرية فقد سجل إرتفاعاً ملحوظاً من ٣٩,٨% عام ٢٠٠٤ إلى ٤٥,٠٤% عام ٢٠١٩ . وعليه فقد سجلت نسبة مشاركة الإناث معدلات أعلى من معدلات مشاركة الذكور حيث بلغت الفجوة بين الجنسين فى معدلات المشاركة الإقتصادية إلى أكثر من ٥٠% على طول فترة الدراسة وصلت أقصاها عام ٢٠١٩ بنسبة ٦٣,٢٤%.

كما لُوحظ أن المعدل الإجمالى الفعلى للمشاركة فى القوى العاملة من إجمالى عدد السكان فى سن ١٥ عاماً وما فوقها فكان التغير طفيف جداً حيث سجلت نسبة ٥٨,٤٢% عام ٢٠٠٤ بمشاركة ٣٤,٦٥% من الإناث، ٦٥,٣٤% من الذكور، ٥٧,٨٨% عام ٢٠١٩ بمشاركة ٣٩,٦٤% من الإناث، ٦٠,٣٥% من الذكور.

وفي ذات السياق، وكما يبين الشكل رقم (٦) تطورت نسبة لتشغيل إلى عدد السكان ١٥ عاما فما فوق، من ٥٣,٥% عام ٢٠٠٤، بمرورا باعلى نسبة لها خلال ٥٤,٩% عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧، حتى إنخفض إلى ٥٢,٣%

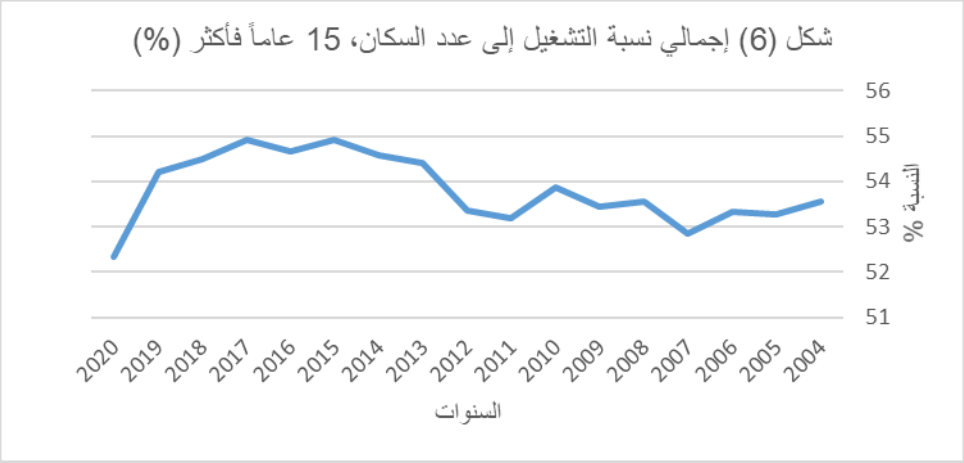

المصدر: إعداد الباحث إعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي المفتوحة.
https://data.worldbank.org/country/mauritius

وبالنظر إلى معدل الإعالة العمرية موريشيوس، فقد تراجعت نسبة الإعالة العمرية من العمل ٤٦,١٢% إلى ٤١,٤% بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٢٠. ومن ثم، كلما زاد معدل الاعالة كلما عنى ذلك أن هناك عدد أكبر من السكان يجب أن يعالوا بواسطة كل شخص في سن العمل، والعكس كلما قل معدل الاعالة كلما عنى ذلك انخفاض عبء الاعالة الواقع على كل شخص في سن العمل. وعليه، فإن دراسة جميع هذه المؤشرات سواء المتعلقة بالعمالة أو خصائص تركيبة السكان المواطنين ونسب مشاركتهم في العمل سوف تساعد بالتأكيد على وضع وتنفيذ سياسات الاستخدام وتوزيع فرص العمل، كما تساعد على رسم السياسات الخاصة بهيكل الاقتصاد عن طريق وضع البرامج الخاصة بالشمول المالي والتنمية المالية، أما عن معدلات البطالة فقد سجل معدل البطالة تراجعا من ٩,٥% عام ٢٠٠٤ إلى أدنى مستوى له ٦,٣% عام ٢٠١٩ راجع الشكل رقم (٧).

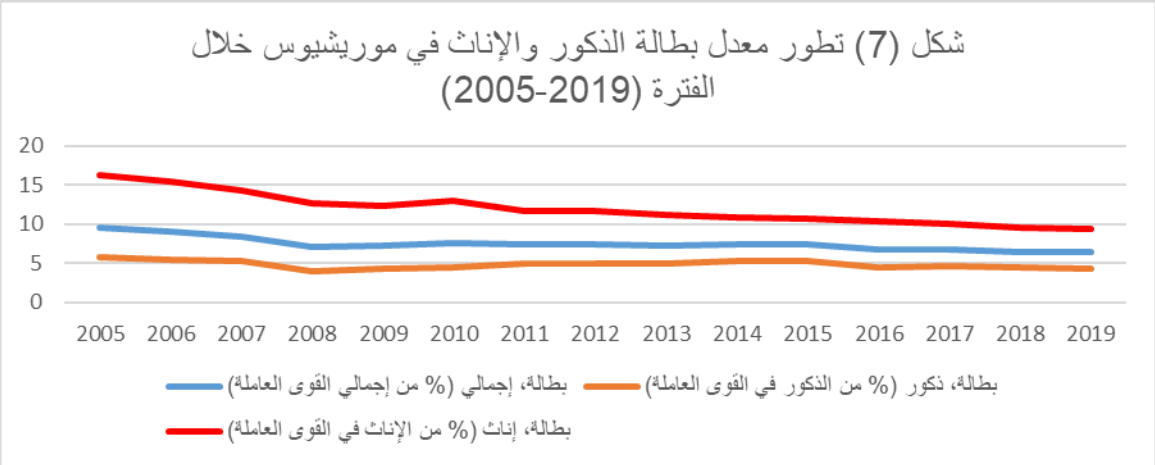

المصدر: إعداد الباحث إعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي المفتوحة https://data.worldbank.org/country/mauritius

ثانياً: المؤشرات الاجتماعية

سوف يتم تناول المؤشرات الاجتماعية التي تمس المجتمع الموريشي وفي صداراتها قضايا التعليم والصحة، كنسب الإنفاق على التعليم ونصيب الطلاب منه، ونسبة الإنفاق على الصحة ومعدل المواليد والوفيات والعمر المتوقع.... وغيرها، والتي يتم تناول أهمها كالتالي:

١- **مؤشرات التعليم:** ثمة عديد من المؤشرات التي يتم من خلالها تحديد كفاءة النظم التعليمية كأحد المؤشرات الاجتماعة، ومن أهمها، الإنفاق على التعليم، والتي تطورت نسبته إلى من ٤,٣% إلى ٤,٧% بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠١٩.

وقد سجلت نسبة الإلتحاق ٩٤% عام ٢٠١٩، في الوقت الذي قد تزايدت نسبة الإلتحاق بالتعليم الثانوي من قرابة ٨٦% إلى ٩٧% بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠١٩، في ذات السياق، تزايدت نسبة الإلتحاق بالتعليم العالي من ١٧,٨% إلى ٤١% خلال نفس الفترة.

ويبلغ نصيب الطالب من الإنفاق، المرحلة الابتدائية (% من نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي) من ١٢,٤% إلى ١٥,٦%. كما يبلغ نصيب الطالب من الإنفاق، المرحلة الثانوية (% من نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي)، من ١٧,٢% إلى ٣١,٣%. فيما تراجع نصيب الطالب من الإنفاق، مرحلة التعليم العالي (% من نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي) من ٤١,٥% إلى ٩,٦%. وهو ما يعني تراجع نصيب الطالب في التعليم العالي، وتزايد نصيب الطالب في المرحلة الابتدائية والمرحلة الثانوية.

مؤشرات الصحة: تمثل مؤشرات الصحة أحد أهم المؤشرات الاجتماعية لأي بلد بما تتضمنه من معالجة المشاكل الصحية وتعزيز التغذية الصحية والحصول على المياه النقية وكذلك تحسين صحة الرضع والاطفال وتخفيض معدلات وفياتهم وكذلك زيادة خدمات الرعاية الصحية للأمهات وتخفيض معدلات وفيات الامهات، وموريشيوس لديها نظام رعاية صحية عام تحكمه وزارة الصحة وجودة الحياة، على الرغم من وجود العديد من المؤسسات الصحية الخاصة أيضا، والتي تقدم مرافق وعلاجات طبية متخصصة. وقد كانت التحديات الخمسة الأولى للنظام الصحي التي تعوق التوسع في تغطية خدمات الأمراض غير السارية الفردية هي الدمج المحدود للأدلة في الممارسة؛ الاستخدام المحدود لنهج تحديد الأولويات الصريحة؛ التطبيق غير الملائم لحلول المعلومات والتكنولوجيا؛ عدم كفاية التمكين السكاني؛ وتوزيع ومزج الموارد البشرية دون المستوى الأمثل. وقد تم تغطية (٨٣٪) من السكان في ظل نظام مكافحة عوامل الخطر الرئيسية للأمراض غير المعدية (تدخين التبغ، وتعاطي الكحول على نحو ضار، والنظام الغذائي غير الصحي، وقلة النشاط البدني) على أنها متوسطة أو محدودة. تعزى التغطية دون المستوى الأمثل للتدخلات القائمة على السكان إلى حد كبير إلى عدم كفاية التعاون بين الوكالات، والاستخدام الواضح لنهج تحديد الأولويات، وإدارة التغيير، والتوزيع والمزج بين الموارد البشرية للصحة، وتمكين السكان، والالتزام السياسي[1].

(1) Musango, L., Timol, M., Burhoo, P. et al. Assessing health system challenges and opportunities for better noncommunicable disease outcomes: the case of Mauritius, (BMC Health Serv Res 20, 184 2020)P.23. https://doi.org/10.1186/s12913-020-5039-4.

وعلى هذا النحو، فقد تطورت نسبة الإنفاق على الصحة إلى الناتج خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٩)، من ٣,٤% إلى ٥,٨%، وفي ذات السياق، في عام ٢٠١٩، بلغ معدل وفيات الرضع في موريشيوس ١٤,٣ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ ولادة حية. قبل أن يبدأ معدل وفيات الرضع في موريشيوس في الزيادة ليصل إلى مستوى ١٤,٣ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي في عام ٢٠١٩، فقد شهد انخفاضا منخفضا بلغ ١٣,٥ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي في عام ٢٠٠٤. كما تزايد معدل الوفيات للخمس سنوات الاولى من ٦,٩ حالة إلى ٨,٥ حالة. في المقابل، تراجع معدل المواليدمعدل المواليد، إجمالي (لكل ١٠٠٠ شخص)، من ١٥,٧ إلى ١٠,٢ بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠١٩، وقد بلغ معدل العمر المتوقع في موريشيوس ٧٤,٤ متزايدا من ٧٢,٢ خلال فترة الدراسة.

المحور الثالث
تطور مؤشرات الشمول المالي في موريشيوس

سوف نحلل الأبعاد الخاصة بواقع الشمول المالي في الاقتصاد الموريشي مقسمه إلى مؤشرات الوصول والاستخدام والجودة، كالتالي:

أولاً: الوصول إلى الخدمات المالية

إن التكنولوجيا المتقدمة تستخدم مؤشرات الشمول المالي للدلالة على مدى قدرة النظام المصرفي في الوصول إلى الجميع والحد من الاقصاء والاستبعادالمالي Financial Exclusion والذى يترتب عليه العديد من الآثار السلبية المتمثلة في مخاطر عدم الاستقرار المالي Financial Instability ومخاطر المعاملات النقدية وغسل الأموال وتمويل الإرهاب، بالإضافة إلى استمرار معضلة صعوبة حصول المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر على التمويل وعدم اندماج القطاع غير الرسمي Informal Sector ضمن القطاع الرسمي، بالإضافة إلى صعوبة وصول البنوك لشرائح جديدة من العملاء واستهدافها، مما يلقى بظلاله على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أنها تعطي قدرة لصانعي السياسات على تشخيص واقع الشمول المالي وتحديد جوانب قوته وقدرته على الوصول والاستخدام والجودة، كذلك تحديد جوانب الضعف التي تعتور تقدمه. وهو الأمر الذي يساعد الدولة على صياغة سياساتها بدقة، كما يساعدها في سرعة الاستجابة للأزمات المالية والنقدية وتحسين الأداء المالي والاقتصادي، وعلية فإن القطاع المالي في موريشيوس يهيمن عليه البنوك حيث تمتلك حوالي ٨٣ % من إجمالي أصول القطاع المالي. يتم تنظيم البنوك والمؤسسات غير

المصرفية التي تقبل الودائع Non-Bank Deposit-Taking Institutions**(NBDTIs)** والمتعاملين النقديين من قبل بنك موريشيوس بينما تقع الشركات المالية الأخرى تحت الرعاية التنظيمية للجنة الخدمات المالية**(FSC)**،حيثيلعب القطاع المصرفي دوراً مهماً في الاقتصاد، وفي نهاية يونيو ٢٠١٨ ، شكل إجمالي أصول البنوك حوالي ٣٣٣ % من الناتج المحلي الإجمالي.(١)

١- أجهزة الصراف الآلي (لكل ١٠٠ ألف بالغ):

يجب أن تكون خدمات النظام المالي الشامل متاحة بسهولة لمستخدميه. ويمكن الإشارة إلى توافر تلك الخدمات من خلال عدد أجهزة الصراف الآلي لكل ١٠٠٠ شخص فى العموم، حيث تشير المعاملات المصرفية الإلكترونية إلى تلك المعاملات التي تتم في شكل معاملات بطاقات، وخدمات مصرفية عبر الإنترنت، ومعاملات مصرفية عبر الهاتف المحمول. وعلى الرغم من استخدامها على نطاق واسع، انخفضت القيمة الإجمالية للمعاملات المصرفية الإلكترونية إلى ٣٨٨ مليار روبية في نهاية يونيو ٢٠١٨، من ٣٩٣ مليار روبية في نهاية يونيو ٢٠١٧، وعلى الرغم من ذلك ادت التسهيلات التكنولوجية إلى ارتفاع حسابات الأموال المتنقلة المسجلة إلى ما يقرب من حساب واحد لكل شخص يبلغ من العمر ١٥ عاماً فأكثر في عام ٢٠١٧، من ٠,٥ في عام ٢٠١٣. كما زاد عدد بطاقات الخصم أيضاً من حوالي ١٣٠,٠٠٠ إلى حوالي ١٨١,٠٠٠ لكل ١٠٠,٠٠٠ من مواطني موريشيوس الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ عاما. وما فوق ، مما أدى إلى ارتفاع موحد لأجهزة الصراف الآلي Automated Teller Machine**(ATM)**ومعاملات نقاط البيعPoint-of-Sale**(POS)**(٢).

في نهاية يونيو ٢٠١٨، قدم ١٥ بنكاً خدمات البطاقات، لكن ١١ منها فقط كانت تدير أجهزة الصراف الآلي بشكل فعال. ارتفع عدد بطاقات الائتمان والخصم والبطاقات الأخرى المتداولة بنسبة ٢,٩ % من ١,٨١٨,١٣٤بطاقة في نهاية يونيو ٢٠١٧ إلى ١,٨٧٠,٠٣١ بطاقة في نهاية يونيو ٢٠١٨، مع زيادة مصاحبة في المتوسط الشهري لعدد معاملات البطاقة من ٦,٠٦٩,٦٨١ معاملة في الربع الأول المنتهي في يونيو ٢٠١٧ إلى ٦,٦٧٣,٩٠٢ معاملة للربع المنتهي في يونيو ٢٠١٨، بينما انخفض عدد أجهزة الصراف الآلي العاملة من ٤٥٤ في

(1) Annual ReportYear, Ended Bank of Mauritius, (Mauritius, Bank of Mauritius, 30 June 2018).

(2) Ibid, P57.

نهاية يونيو ٢٠١٧ إلى ٤٤٥ في نهاية يونيو ٢٠١٨، بعد إغلاق ١٣ جهاز صراف آلي بينما تم افتتاح ٤ أجهزة صراف آلي جديدة خلال نفس الفترة. تم ترجمة متوسط عدد معاملات البطاقة الشهرية الأعلى إلى زيادة في المتوسط الشهري لقيمة معاملات البطاقات في أجهزة الصراف الآلي ونقاط المبيعات التجارية من ١٢,٩٨٤ مليون روبية في نهاية يونيو ٢٠١٧ إلى ١٤,٢٩٤ مليون روبية في نهاية يونيو ٢٠١٨.

وفى المجمل لقد تزايد عدد أجهزة/ ماكينات الصراف الآلي في موريشيوس من ٣٠,٩ ماكينة لكل ١٠٠ ألف بالغ إلى ٤٢,٨ ماكينة بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠١٩ كما هو موضح بالشكل رقم (٨).

شكل (8) عدد ماكينات الصراف الآلي (لكل 100 ألف بالغ) خلال الفترة (2004-2019)

المصدر: إعداد الباحث إعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي
(https://data.worldbank.org/country/mauritius)

٢- عدد فروع البنك التجاري (لكل ١٠٠ ألف بالغ):

حفز الأداء الاقتصادي القوي لموريشيوس على تنمية قطاع مصرفي كبير ومربح وسليم، فقد نما القطاع المصرفي المحلي، والذي يشكل أكثر من ثلثي النظام المالي المحلي، بمعدل ١٣% على مدى السنوات الخمس الماضية. فهناك ١٠ بنوك، على الرغم من أن النظام شديد التركيز: البنكان المحليان الكبيران، بنك موريشيوس التجاري **(MCB)**وبنك الدولة في موريشيوس**(SBM)**، يسيطران على ما يقرب من ٧٠ % من مجاميع النظام، وأكبر بنكين أجنبيين، بنك HSBCوبنك باركليز يسيطران على ٢٢ %، ٨%على التوالى من السوق. مما يعطى مؤشر على أن النظام عموماً جيد الرسملة، ومربح للغاية، ويتمتع بالسيولة. متوسط معدل كفاية رأس المال البالغ ١٣,١ % يتجاوز بشكل مريح الحد الأدنى التنظيمي البالغ ١٠ %. كان العائد على الأصول أعلى باستمرار وصل إلى٢%، والعائد على حقوق المساهمين أكثر من ٢٠

% خلال السنوات الخمس الماضية. متوسط هامش الفائدة الصافي البالغ ٣,٥%، وهذا يبدو معقولاً بالنظر إلى حجم مخاطر القطاع، وتكاليف التشغيل المنخفضة نسبياً. أخيراً ، وهنا يتسم النظام بسيولة إلى حد ما، حيث تغطي الأصول السائلة ٦٣ % من الالتزامات قصيرة الأجل(١).

وعليه يمكن الإشارة إلى توافر الخدمات من خلال عدد منافذ البنوك (لكل ١٠٠٠ من السكان) حسب مقياس سارما أو عدد موظفي البنك لكل عميل. وذلك في حالة عدم وجود بيانات قابلة للمقارنة حول عدد أجهزة الصراف الآلي نستخدم عدد موظفي البنوك لكل عميل ، وعند التعذر فى الحصول على بيانات منتظمة في عدد كبير من البلدان وخاصة النامية، فإننا نستخدم عدد فروع البنوك لكل ١٠٠٠ من السكان لقياس بعد التوافر(٢)، في نهاية يونيو ٢٠١٨ ، كان هناك ٢١ مصرفاً يعمل في موريشيوس ، تسعة منها مملوكة محلياً، وتسعة أخرى مملوكة لأجانب ، والبقية الثلاثة كانت فروعاً لبنوك أجنبية. يتألف القطاع المصرفي من شبكة من ١٩١ فرعاً في جمهورية موريشيوس ، بما في ذلك خمسة في مقاطعة رودريغز ، وتسعة مكاتب ، وشاحنة متنقلة واحدة ، وبحجم تشغيل ما مجموعه ٤٤٥ صراف آلي(٣).

سجل عدد فروع البنوك التجارية في موريشيوس ١٨,١٤ فرع لكل ١٠٠ ألف بالغ لعام ٢٠٠٤، وظل في تزايد مستمر حتى أن وصل إلى أكبر عدد له في عام ٢٠١٤ بـ .٢٢,٥ فرع. غير أنه تراجع إلى ١٦,٤ فرع في عام ٢٠١٩، عقب سلسة من الإنخفاض خلال الفترة (٢٠١٥–٢٠١٨)، وقد يرجع هذا الإنخفاض إلى تنازل بنكان عن رخصتهما المصرفية في عام ٢٠١٨ وأوقف بنك واحد عن العمل وهو بصدد التنازل عن ترخيصه. تم ترخيص صراف واحد كتاجر صرف أجنبي .

(1) Mauritius Budget Highlights2020/21,(Mauritius,The KPMG Global, June 4, 2020)https://home.kpmg/mu/en/home/insights/2020/06/budget-highlights-2020-2021.html

(2) Mandira Sarma, **Index of Financial Inclusion**, (Indian, Indian Council for Research on International Economic Relations, Working Paper, No. 215,2008)P.3

(3) Annual ReportYear,2018: **Op.Cit.P.**55

٣- المودعون لدى البنوك التجارية (لكل ١٠٠٠ بالغ):

بلغت قيمة الأوراق النقدية والعملات المعدنية المودعة لدى البنك والتي أصدرها، خلال عام ٢٠١٩ حوالى ٤٠,٤ مليار روبية فى النصف الأول من السنة و ٤٠,٧ مليار روبية فى نهاية السنة، وشهد الوصول المالي إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**(SME)** مزيداً من التقدم في عام ٢٠١٨، ووفقاً لمؤشرات مسح الشمول المالى **(FAS)**Financial Access Survey، ارتفع عدد المودعين من الشركات الصغيرة والمتوسطة وحسابات الودائع في البنوك، إلى أقرب آلاف ، على التوالي من ٤٧ في عام ٢٠١٦ إلى ٥٠ في عام ٢٠١٧ و من ٦٢عام ٢٠١٨ إلى ٦٨عام ٢٠١٩. ارتفعت التسهيلات الائتمانية المصرفية غير المسددة في إطار خطة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (بما في ذلك الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر التي يبلغ حجم مبيعاتها أقل من ١٠ ملايين روبية) من ٢,٠ مليار روبية إلى ٢,١ مليار روبية خلال تلك الفترة، كما لعبت الزيادة في عدد مؤسسات الاتحاد الائتماني من ١٥٥ إلى ١٧٨ أيضاً دوراً حاسماً في تعزيز الوصول المالي إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة، علاوة على زيادة الودائع القائمة المتعلقة بالاتحادات الائتمانية والتعاونيات المالية من ١,٧ مليار روبية في عام ٢٠١٧ إلى ٢,٠ مليار روبية في عام ٢٠١٨.[١]

في إطار تنفيذ خطة البنك التنظيمية، يضمن البنك تقديم خدمات ومنتجات مالية ميسورة التكلفة ويسهل الوصول إليها من قبل المؤسسات المنظمة للإيداع. مع إدراك أهمية المنتجات المالية المبتكرة والرقمية، والتغير السريع في مشهد الدفع والجهات الفاعلة في السوق المالية في رفع مستوى الشمول المالي لتحسين مستوى المعيشة، يظل البنك يقظاً بشأن تأثيره على الاستقرار المالي، وبالرغم من ذلك لا يوجد في موريشيوس تأمين على الودائع، ولكن هناك تصور عام ، استناداً إلى السلوك الحكومي السابق ، بأن هناك ضماناً شاملاً ضمنياً للمودعين. وبالنظر إلى الحجم الكبير لقاعدة الودائع والتى تبلغ (٧٢٪ من إجمالي الناتج المحلي) ، فإن هذه الالتزامات الطارئة الضمنية مرتفعة للغاية وقد يصعب إدارتها على الوجه الأكمل.

ويوضح الشكل رقم (٩)، عدد المودعون لدى البنوك التجارية لكل ١٠٠٠ بالغ، ويظهر تراجعه من ١٩٥٦ مودع إلى ١٩١٤,٥ مودع بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٩، فى حين أنه تم تسجيل أعلى عدد للمودعين عام ٢٠١٤ والذي بلغ ٢٢٨٨ مودع.

1Financial Stability Report, (Mauritius, Bank of Mauritius ,October, 2019)Pp.53

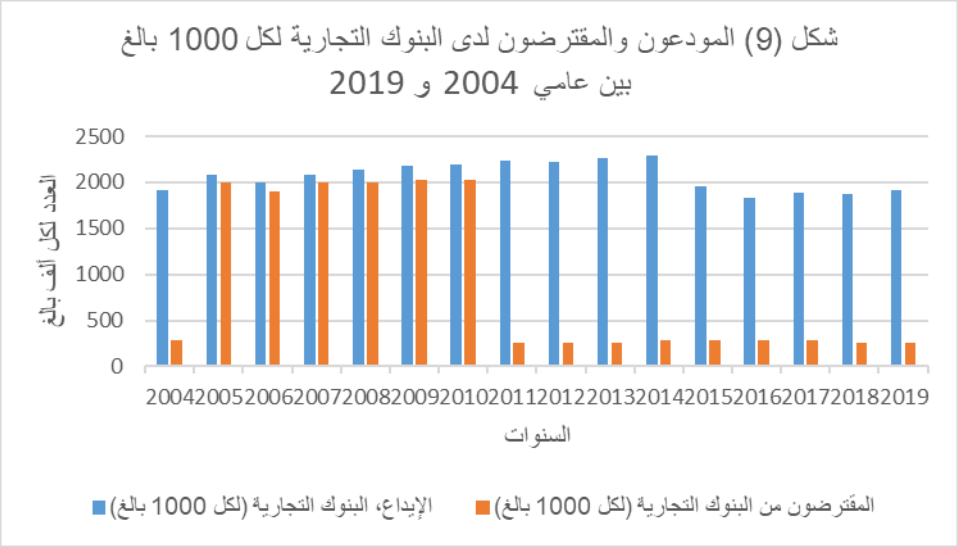

المصدر: إعداد الباحث إعتمادا على قاعدة بيانات

https://tradingeconomics.com/mauritius/depositors-with-commercial-banks-per-1-000-adults-wb-data.html

ثانياً: إستخدام الخدمات المالية

١- المقترضون من البنوك التجارية (لكل ١٠٠٠ بالغ):

موريشيوس هي جزء من البلدان التي شاركت في المؤشرات الجنسانيةلمسح الشمول المالى **(FAS)**التي أُدخلت مؤخرا. حيث حصلت نسبة متزايدة من النساء على قروض مصرفية، حيث ارتفعت نسبة النساء المقترضات إلى سكان موريشيوس من ١٠,٣ % في عام ٢٠١٦ إلى ١٤,١% في عام ٢٠١٧ ، فضلاً عن نمو نسبة الإناث. علاوة على زيادة حسابات القروض المعتمدة من١١,٦% إلى ١٨ % ، كما زادت الفجوة بين الجنسين من حيث عدد المودعين من الذكور إلى الإناث من ١,١٤% إلى ١,١٣%.(١)

يعد مستوى مديونية الأسر والشركات المؤسسة محلياً عاملاً مهماً لأغراض المراقبة المالية. يمثل تعرض البنوك للأسر والشركات حصة مهمة من إجمالي أصولها ومن الناتج المحلي الإجمالي. في نهاية يونيو ٢٠١٩ ، بلغت هذه الحصة حوالي ٢٥ % و ٧١ % على التوالي، وكانت كلا النسبتين أعلى قليلاً مقارنة بشهر ديسمبر ٢٠١٨. منذ يناير ٢٠١٩ ، ظلت التسهيلات الائتمانية التي تم توفرها الأسر والشركات في اتجاه تصاعدي. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع معدلات المديونية لكل من الأسر والشركات. حيث دعم النمو في النشاط الاقتصادي

(1) Annual ReportYear, 2018: **Op.Cit**. p.99

وإلغاء الحد الأقصى للقرض إلى القيمةLoan to Value **(LTV)**في يوليو ٢٠١٨ إلى التوسع الائتماني خلال تلك الفترة ، ولكن حافظت قائمة المواد على الحد الأقصى لخدمة ديون الأسرة إلى الدخل المتاح بهدف احتواء تراكم نقاط الضعف في قطاع الأسرة. بالإضافة إلى ذلك ، ظلت تكلفة الاقتراض منخفضة حيث كان المتوسط المرجح لسعر الإقراض بالروبية حوالى ٦,٢ % في يونيو ٢٠١٩[١].

فاق النمو في التسهيلات الائتمانية التي تم توفيرها للأسر والشركات نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي وأدى إلى ارتفاع نسبة الائتمان للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي التي ارتفعت إلى ٧٠,٥ % في نهاية يونيو ٢٠١٩ ، من ٦٨,٩ % في نهاية ديسمبر. ٢٠١٨.

ارتفعت نسبة الائتمان الأسري إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢١,٨ % في نهاية يونيو ٢٠١٩، من ٢٠,٩ % في ديسمبر ٢٠١٨ ، في حين ارتفعت نسبة ائتمان الشركات إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٤٦,٧ % إلى ٤٨,٣ % خلال نفس الفترة. شكل الائتمان المنزلي ٣١,١%من إجمالي ائتمان القطاع الخاص في نهاية يونيو ٢٠١٩، مقارنة بـ ٣٠,٤%في ديسمبر ٢٠١٨. وانخفضت حصة ائتمان الشركات في إجمالي الائتمان المقدم من البنوك للقطاع الخاص إلى ٦٨,٩% كما في نهاية يونيو ٢٠١٩ ، من ٦٩,٦ % في نهاية ديسمبر ٢٠١٨[٢].

نما الائتمان الممنوح من البنوك للأسر على خلفية زيادة الائتمان المقدم للإسكان والائتمان الممنوح للأسر لأغراض أخرى استمر الاقتراض المنزلي في التأثر بشكل إيجابي مع إنخفاض سعر الفائدة وإلغاء الحد الأدنى للقيمة الدائمة.

٢- الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)

ارتفع نمو الائتمان المصرفي للقطاع الخاص(باستثناء شركات الأعمال العالمية GBCs) إلى ٩,٥% على أساس سنوي في يونيو ٢٠١٩ من ٧,٥ % في ديسمبر ٢٠١٨. حيث ارتفع الائتمان الممنوح من البنوك للأسر من ٨,٠% في ديسمبر ٢٠١٨ إلى ١٠,٩% في يونيو ٢٠١٩، بينما ارتفع الائتمان الممنوح لإجمالي الشركات من ٧,٤% إلى ٨,٨% خلال هذه الفترة وباستثناء الشركات العامة، ارتفع معدل النمو السنوي لائتمان الشركات إلى ١١,٢ % في نهاية يونيو ٢٠١٩، من ٩,٦ % في نهاية ديسمبر ٢٠١٨، وعليه فقد تطور من ٧٠,٩% عام

1- Annual ReportYear, 2019: **Op.Cit**.p.58

2- **Idem**

٢٠٠٤ وصولا إلى أعلى نسبه لها عام ٢٠١٣ بما يقدر ١٠٦,٣%، قبل أن تنخفض إلى ٨٠,٢% عام ٢٠١٩ (كما بالشكل ١٠).

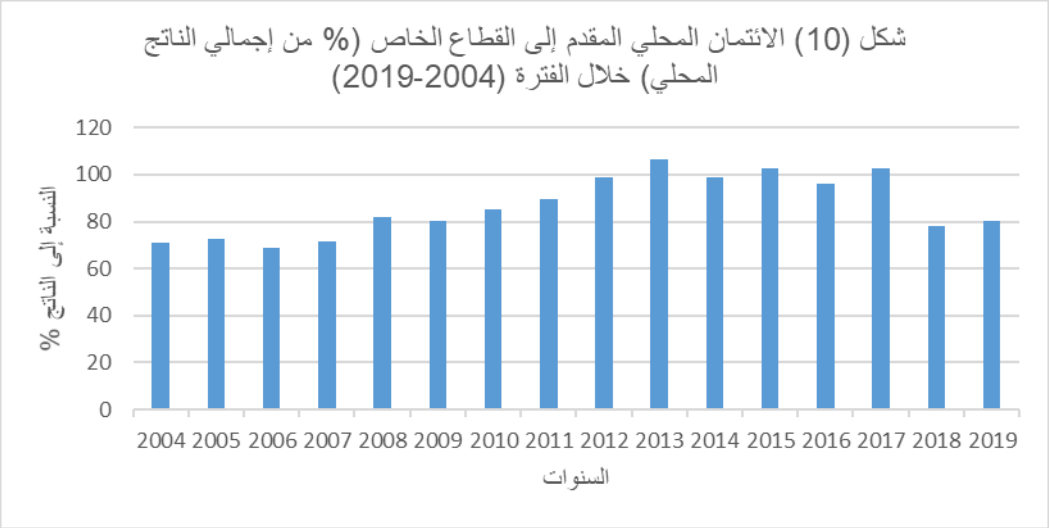

المصدر: إعداد الباحث إعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي
https://data.worldbank.org/country/mauritius

ثالثاً: جودة الخدمات المالية

ويقاس هذ البعد من خلال مجموعة من المؤشرات وتشمل:

١- اشتراكات الهاتف المحمول (لكل ١٠٠ شخص)

اعتباراً من نوفمبر ٢٠١٣، بدأ أحد البنوك في تقديم تسهيلات الدفع عبر الهاتف المحمول لتمكين المشتركين من إجراء المعاملات من خلال وكلاء معينين، حيث قدمت أربعة بنوك تسهيلات مصرفية عبر الهاتف. ارتفع عدد عملاء الخدمات المصرفية عبر الهاتف من ٣١٥,٠٩٢ في نهاية يونيو ٢٠١٣ إلى ٥٥١,٥٧٩ في نهاية يونيو ٢٠١٤، وفى نهاية يونيو ٢٠١٤ أجرى عملاء الخدمات المصرفية عبر الهاتف ٧٩٠,٦٥٥ معاملة بقيمة إجمالية قدرها ١٦٤,٧ مليون روبية[١].

أُدخلت خدمات الهاتف البنكى (Mobile Banking) بقوة عام ٢٠١٥ حيث قام ثلاثة بنوك بتقديم تسهيلات مصرفية عبر الهاتف المحمول للعملاء. تقدم اثنان منهم خطوة إلى الأمام ويقدمان تسهيلات الدفع عبر الهاتف المحمول من خلال تمكين المشتركين من إجراء

1 **Annual Report Year**, (Mauritius, The Bank of Mauritius ,ended 30 June 2013)P.53

المعاملات من خلال تطبيقات بنكية على الهاتف. ففي نهاية يونيو ٢٠١٥ ، أجرى ٦٢٧٤٨١ مشتركاً ٣٩٨٣٦٢ معاملة بقيمة ٩٨ مليون روبية مع وكلاء مسجلين[١].

ويوضح الشكل رقم (١١)، تطور عدد مشتركي الهاتف المحمول لكل ١٠٠ شخص في موريشيوس من ٤٥,١ شخص عام ٢٠٠٤ إلى ١٥١,٤ شخص عام ٢٠١٩. بما يعني أن الاشتراك قد تضاعف قرابة ٣ أضعاف خلال عقد ونصف فقط من الزمان. في ذات السياق، تصاعد عدد مشتركي الهاتف الثابت من ٢٩,١ إلى ٣٤,٣ شخص لكل ١٠٠، كما لوحظ طبقاً لبيانات البنك الدولى أن أعلى نشاط لخدمة النقود عبر الهاتف المحمول كان لأعوام ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٧ حيث سجلت ٨٥,٨٢% ،٨٤,٥٨% ،٩٢,٧١% على التوالى وذلك خلال الفترة من (٢٠٠٤-٢٠١٩)، كما ارتفعت قيمة المدفوعات عبر الهاتف المحمول والمعاملات المصرفية عبر الهاتف المحمول بنسبة ٨٣٪ من ٣٦٠ مليون روبية في السنة المالية ٢٠١٦-٢٠١٧ إلى ٦٥٨ مليون روبية في السنة المالية ٢٠١٧-٢٠١٨.

شكل (11) اشتراكات الهاتف النقال والثابت لكل 100 شخص خلال الفترة 2004-2019

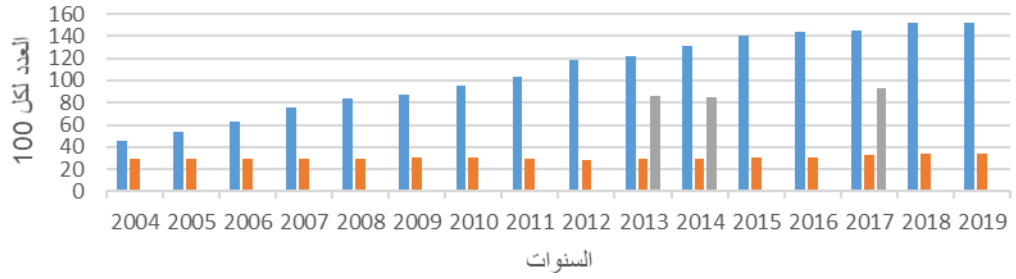

المصدر: إعداد الباحث إعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي
https://data.worldbank.org/country/mauritius

٢- مستخدمي الإنترنت (لكل مليون شخص)

ارتفع عدد مستخدمي الخدمات المصرفية عبر الإنترنت من ٢٦٠,١٧١ في نهاية يونيو ٢٠١٤ إلى ٢٧٨,٥٤١ في نهاية يونيو ٢٠١٥ واستفاد المستخدمون من مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية عبر الإنترنت التي تقدمها البنوك. ونتيجة لذلك ، ارتفع عدد المعاملات المصرفية عبر الإنترنت من ٤٢٠١٧٧ في يونيو ٢٠١٤ إلى ٥٣٣,٧١٩ في يونيو ٢٠١٥ بينما زاد المتوسط الشهري لقيمة

1- Annual Report Year, (Mauritius, The Bank of Mauritius, ended 30 June 2015) P.77

المعاملات المصرفية عبر الإنترنت بشكل ملحوظ من ١١٧٨٩٦ مليون روبية في الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٤ إلى ٢١٥,٩٦٩ مليون روبية في نفس الفترة لعام ٢٠١٥[١].

في نهاية يونيو ٢٠١٨ ، كان هناك ١٦ مصرفا يقدمون خدمات مصرفية عبر الإنترنت مقارنة بـ ١٧ بنكا في نهاية يونيو ٢٠١٧ ، وإرتفع عدد العملاء المستفيدين من الخدمات المصرفية عبر الإنترنت بنسبة ١٢,٠%، وذلك من ٣٧٨,١٣١ في نهاية يونيو ٢٠١٧ إلى ٤٢٣,٤٥٣ في نهاية يونيو ٢٠١٨، فقد بلغ متوسط قيمة المعاملات المصرفية عبر الإنترنت ١,١ مليون روبية في نهاية يونيو ٢٠١٨ ، بانخفاض من ١,٢ مليون روبية في نهاية يونيو ٢٠١٧، على الرغم من زيادة بنسبة ١٤,٢ % في عدد المعاملات المصرفية عبر الإنترنت من ٣٠٣,٨٨٧ إلى ٣٤٦٩٠٦ الأمر الذى قد يؤدى إلى حدوث طفرة الزيادة فى مستخدمى الإنترنت عام ٢٠١٨[٢].

ارتفع حجم المعاملات المصرفية عبر الإنترنت في عام ٢٠١٧ إلى ٤٠٢ مليار روبية، من ٣١٢ مليار روبية في عام ٢٠١٦، ويوضح الشكل رقم (١٢) تطور مستخدمي الإنترنت (لكل مليون شخص) من ٣٠,٤ عام ٢٠١٠ إلى ٧٨٤٤,٨ مستخدم عام ٢٠١٨، قبل أن يهبط إلى ٥١٥,١، إلا أنه تزايد بشكل إلى ٩١٣,٢ عام ٢٠٢٠ نتيجة لزيادة إستخدام خدمات الإنترنت المصاحبة لفترة الإغلاق لجائحة COVID-19 .

شكل (12) مستخدمو الإنترنت (لكل مليون شخص) بين عامي 2010 و2019

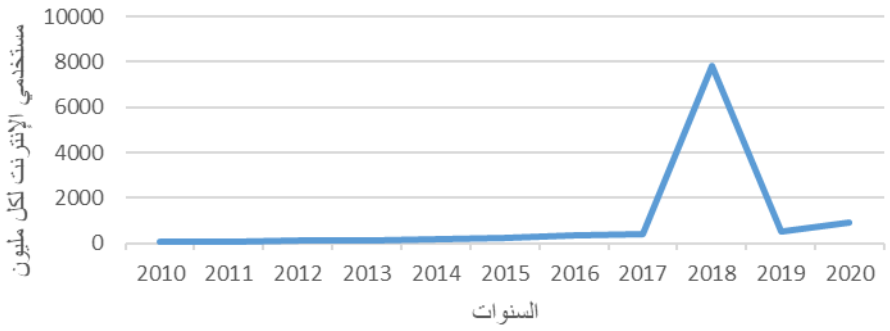

المصدر: إعداد الباحث إعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي
https://data.worldbank.org/country/mauritius

1- Annual ReportYear2018: **Op. Cit.P**118

2- **Ibid**

٣- الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (% من السكان)

ويشار هنا إلى نسبة الأشخاص الذين يستخدمون شبكة الإنترنت من أى مكان ولأى غرض، بصرف النظر عن نوع الجهاز والشبكة المستخدمين، وقد يتم ذلك عبر الحاسوب أو عبر الهاتف المحمول، ويمكن أن يتاح الوصول إلى الإنترنت عبر شبكة ثابتة أو محمولة، وهناك بعض الحدود التى تتعلق بالبيانات المعروضة بالنسبة لهذا المؤشر حيث تقتضى الحاجة إلى احتساب التقديرات الخاصة بالعديد من البلدان النامية التى لم تبدأ بعد جمع احصاءات تكنولوجيا المعلومات والإتصالات الخاصة بالأسر المعيشية[١].

في الشكل (١٣)، بلغت هذه النسبة أقل من ١٣,٧% عام ٢٠٠٤ إلى ٦٤% عام ٢٠١٩. أي أن أكثر نصف الموريشيسين كأفراد يستخدمون الإنترنت.

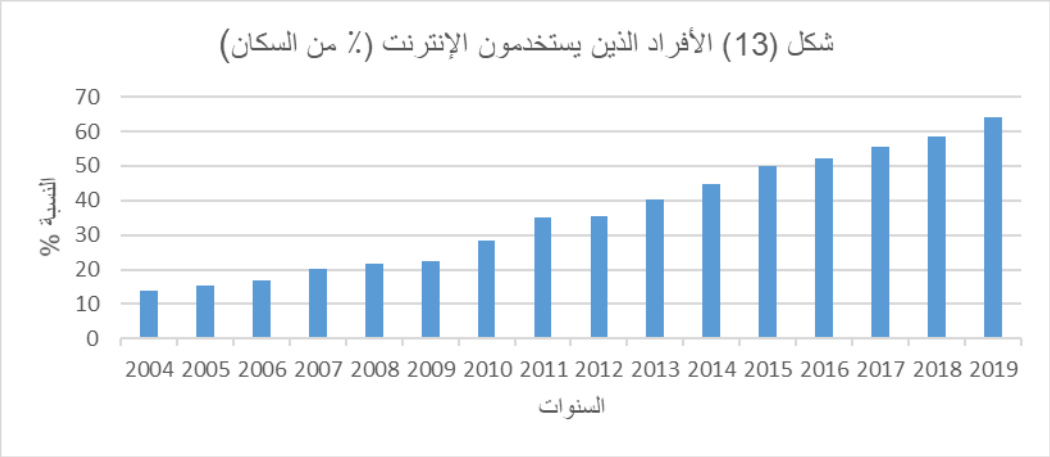

المصدر: إعداد الباحث إعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي
(https://data.worldbank.org/country/mauritius)

٤- خوادم الإنترنت المؤمنة

لقد تصاعدت من ٣٨ جهاز مؤمن عام ٢٠١٠ إلى أعلى ذروة لها عام ٢٠١٨ بعدد ٩٩٢٦ جهاز مؤمن.

وجاءت هذه الزيادة نتيجة إعادة هيكلة قطاع الإتصالات، وخصخصة القطاع حيث تم نقل تعهد الحكومة إلى شركة Mauritius Telecom Services **(MTS)** Ltd. وغيرت الشركة اسمها إلى Mauritius Telecom **(MT)**بعد اندماج الخدمات المحلية والدولية التي كانت تقدمها شركة Overseas Telecom Services Ltd **(OTS)**. وعلى الرغم من التغيير في

١**الإتحاد الدولى للإتصالات** ، (جينيف، قاعدة بيانات الإتحاد الدولى للإتصالات، ٢٠١٨)

وضع الصناعة، شاركت الحكومة بشكل غير مباشر في عمليات الصناعة من خلال ملكية الأغلبية في **(MT)** ، فقد تم اتخاذ قرار بالفصل بين وظيفتي التنظيم والتشغيل في مجال الاتصالات، فقد تم النظر إلى الخصخصة كعنصر أساسي في الوصول إلى سياسة الاتصالات الشاملة في البلاد، وقد اتخذت الحكومة عدة تدابير محددة لضمان تحسن قطاع الإتصالات تمثلت فى: [١]

١) تشريع جديد – إلغاء قانون الاتصالات لعام ١٩٨٨.

٢) هيئة تنظيمية جديدة.

٣) تحويل الدور الأساسي للحكومة إلى كونها صانع سياسة بدلاً من كونها مقدم الخدمات.

٤) سحب الحكومة التدريجي لأسهمها في شركة موريشيوس تيليكوم للمستثمرين.

٥) الإدخال التدريجي للمنافسة وتحرير القطاع.

1- Anju Devianee Keetharuth: **Privatisation and Competition in the Telecommunications Industry–A case study of Mauritius**, (England, University of Sheffield, Department of Economics 2014) Pp9-11.

المحور الرابع
الخاتمة: نتائج وتوصيات

أولاً: نتائج الدراسة:

١-حققت موريشيوس معدلات نمو مرتفعة من الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ بلغ متوسطها السنوى ٣,٦% ، وقد تناسبت تلك المعدلات طردياً مع معدل النمو السنوى لنصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى، مما ينم على تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الإحتوائى وتحسن فى المستوى المعيشى لأفراد المجتمع.

٢- التوازن الديموغرافى الذي تميزت به تركيبة السكان فى موريشيوس بحسب النوع ما بين أعداد الذكور والإناث، انعكس أثره على نسب السكان الناشطين إقتصادياً الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥، ٢٤ عاماً من إجمالى الفئة العمرية، وبالأخص سيكون له الأثر الأكبرمع الثورات التكنولوجية الحالية مما يدعم جهود النمو.

٣- تشير بعض المؤشرات الأخرى، إلى تحسن في الاقتصاد الموريشي، مثل عدد مقاعد النساء بالبرلمان، من ٥,٧ إلى ٢٠ مقعد. كما يبلغ معدل الضمان الاجتماعي في موريشيوس ٩ %. وبحسب بيانات منظمة الصحة العالمية، كانت موريشيوس، قد سجلت ٨١٢ حالة إصابة بفيروس كورونا منذ بدء الوباء. بالإضافة إلى ذلك، أبلغت موريشيوس عن ١٠ حالات وفاة بسبب فيروس كورونا. فيما سجلت حالات التعالفي ٦٠٠حالة، وذلك حتى الرابع والعشرين من مارس ٢٠٢١.

٤-لا يمكن تجاهل الدور الذى يمكن أن تلعبة التطورات التكنولوجية الهائلة بعد أن انبثقت منها أنظمة الدفع المختلفة من خلال أجهزة الحاسب الآلى أو الهواتف المحمولة وغيرها من الوسائل والأشكال التى لا تستدعى الذهاب إلى مقر البنك أو التعامل النقدى التقليدى، بل وتطور الأمر إلى أبعد من ذلك من خلال التعامل بالنقود الإلكترونية، وإعتراف بعض الدول بها وإدراجها ضمن الإقتصاد الكلى لها، الأمر الذى تتطلب تناول الدور الذى يمكن أن تؤثر به التكنولوجيا على الشمول المالى.

ثانياً: التوصيات

١- يجب إتخاذ كافة التدابير اللازمة لمنع إساءة إستخدام التطورات التكنولوجية المتعلقة بالخدمات المصرفية عبر الإنترنت، والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، وأنظمة الدفع بواسطة الهاتف المحمول فى عمليات غسل الأموال أو مخططات تمويل الإرهاب،

حيث أن قانون الإستخبارات المالية ومكافحة غسل الأموال لعام ٢٠٠٢، وكذا لائحة ٢٠٠٣ (بصيغتها المعدلة) لا يشيرا إلى التقنيات الجديدة لذلك ينبغى على المؤسسات المالية وضع سياسات لمعالجة تلك الثغرة.

٢- يجب أن تعالج اللوائح فى العديد من الولايات فى موريشيوس الأطر التنظيمية لتسهيل عملية تبنى العملاء للخدمات المصرفية حيث أن الإطار التنظيمى الحالى يعمل كحاجز أمام تنفيذ الإستراتيجيات الرقمية، لأنه مع وجود إطار تنظيمى مناسب سيسمح للبنوك بالمنافسة على مستوى عالمى، ذلك لأن مع الخدمات المصرفية الرقمية يسهل تنمية شبكة البنوك فى البلدان الأخرى.

٣- العمل على إعادة توجيه فعال من بنك موريشيوس ليس فقط على مستوى المستخدمين والعملاء بل للموظفين ومديرى البنك ذلك من خلال التدريب لأن معظم الإبتكارات فى مجال الخدمات المصرفية الرقمية جديدة بالنسبة لهم.

٤- يجب إستثمار الكثير من موارد البنك فى تثقيف عملائها والتواصل معهم بإستمرار للتوعية بفوائد إستخدام الخدمات المصرفية الرقمية، وذلك من خلال الحملات التسويقية سواء من خلال فروع البنك نفسه أو عبر وسائل الإعلام الإجتماعية، حيث توصل Honohan and King فى دراسة عام ٢٠١٢ إعتمد فيها على تحليل بيانات مسح Finscope أنه كلما كانت معرفة الفرد بالقطاع المالى أكثر تطوراً، زادت إحتمالية التعامل المصرفى رسمياً.

٥- العمل على إزالة الفجوة تماماً بين العالمين المادى والرقمى، وذلك بسرعة العمل على شراكة البنوك التقليدية لشركات التكنولوجيا المالية لأنها الأكثر مرونة، ولا تمتلك أنظمة تشغيل قديمة، والإستفادة من خبراتهم فى مجال الخدمات الرقمية الجديدة، وذلك بتبنى التقنيات الجديدة، حيث أن التحالفات المتزايدة فى الصناعة المالية تحدث بسبب أوجه القصور من جانب البنوك، ويظهر ذلك جلياً مع تغير توقعات وأذواق العملاء.

٦- يجب على كبار المسئولين التنفيذيين فى البنوك تطوير إستراتيجيات مصرفية رقمية شاملة، والتى ستضمن تعزيز النمو الإقتصادى وتنفيذ ممارسات صديقة للبيئة من خلال القضاء على النفايات الورقية وتوفير إنبعاثات الكربون، وتقليل تكاليف الطباعة، وحركة المركبات ونفقات البريد.

References

أولا: المراجع العربية:

١- **الإتحاد الدولى للإتصالات** ، (جينيف، قاعدة بيانات الإتحاد الدولى للإتصالات، ٢٠١٨)

٢- مفيد ذنون يونس، **إقتصاديات السكان**، (الأردن، مؤسسة الأكاديميون للنشر، ٢٠١١)

٣- المؤشرات الرئيسية لسوق العمل، (جينيف، **منظمة العمل الدولية**، قاعدة البيانات الإحصائية، الطبعة التاسعة،٢٠١٨)

ثانيا: المراجع الأجنبية:

A- Working Papers

1- Blin, M. & Ouattara, B.: **Foreign direct investment and economic growth in Mauritius: Evidence from bounds test cointegration**, (Économie Internationale, VOL.1, NO.1, 2009) https://doi.org/10.3917/ecoi.117.0047

2- Eva Warigia, **Fintrek Exploring New Frontiers in Fintech Investments in East Africa, Demographic Trends**, (Intellecap, MFE,2018),

3- Mandira Sarma, **Index of Financial Inclusion**, (Indian, Indian Council for Research on International Economic Relations, Working Paper, No. 215,2008)

4- Musango, L., Timol, M., Burhoo, P. et al. **Assessing health system challenges and opportunities for better noncommunicable disease outcomes: the case of Mauritius**, (BMC Health Serv Res 20, 184 2020)

B- Articles

1- Anju Devianee Keetharuth: **Privatisation and Competition in the Telecommunications Industry–A case study of Mauritius**, (England, University of Sheffield, Department of Economics 2014)

2- **Mauritius Budget Highlights**2020/21,(Mauritius,The KPMG Global, June 4, 2020)
https://home.kpmg/mu/en/home/insights/2020/06/budget-highlights-2020-2021.html

C- Reports

1- **Annual Report Year**, (Mauritius, The Bank of Mauritius ,ended 30 June 2013)

2- **Annual Report Year**, (Mauritius, The Bank of Mauritius, ended 30 June 2015)
3- Annual ReportYear, **Ended Bank of Mauritius**, (Mauritius, Bank of Mauritius, 30 June 2018).
4- **Financial Stability Report**, (Mauritius, Bank of Mauritius ,October, 2019)
5- FinMark Trust: **FinScope Consumer Survey Mauritius 2014**, (Mauritius, Development of Mauritius and funded Ministry of Finance and Economic, 2015).
6- The Bank of Mauritius, **Monetary Policy and Financial Stability Report**, (Mauritius, September, 2018)
7- UNCTAD, **Investment Policy Review Mauritius Division on Investment**, Technology and Enterprise Development, 2001
8- United Nations:**Conference On Trade and Development**, World Investment Report 2020.

D- Internet Sources

1- data world bank: (https://data.worldbank.org/country/mauritius)
3- Bank of Mauritius, https://www.bom.mu/publications-and-statistics/statistics/external-sector-statistics/gross-official-international-reserves.
4- Bank of Mauritius, Monetary Policy, https://www.bom.mu/monetary-policy/monetary-policy.
5- Global Financial Inclusion (Global Findex) Database, Mauritius, 2017.https://datacatalog.worldbank.org/dataset/mauritius-global-financial-inclusion-global-findex-database-2017.
6- https://doi.org/10.1186/s12913-020-5039-4

مؤسسة DOI الدولية (IDF) ، منظمة عضوية غير هادفة للربح وهي هيئة الحوكمة والإدارة لاتحاد وكالات التسجيل التي تقدم خدمات وتسجيل معرف الكائن الرقمي (DOI) ، وهي سلطة التسجيل لمعيار (ISO 26324) ISO لنظام .DOI يوفر نظام DOI بنية تحتية تقنية واجتماعية لتسجيل واستخدام المعرفات القابلة للتشغيل البيني المستمرة ، والتي تسمى DOIs ، لاستخدامها على الشبكات الرقمية.

7- TheGlobalEconomy.com

TheGlobalEconomy.com, Mauritius: Exchange rate to USD, February, 2021, https://www.theglobaleconomy.com/Mauritius/Dollar_exchange_rate/